بنك دخان
DUKHAN BANK

الشروط والأحكام العامة لاتفاقية الخدمات المصرفية

FORM-RB-038.2

تمهيد:

حيث يرغب العميل بالتعامل مع بنك دخان بغرض فتح حساب/حسابات والاستفادة من الخدمات المصرفية التي يوفرها البنك وحيث أن البنك يوافق على تقديم تلك الخدمات، يتفق الطرفان على أن تُفسر شروط وأحكام هذه الاتفاقية وفقاً للنظام الأساسي الخاص بالبنك ولوائحه التنفيذية بالإضافة إلى تعليمات مصرف قطر المركزي والفتاوى المقدمة من قبل هيئة الرقابة الشرعية وأحكام الشريعة الإسلامية. وعليه يتفق الطرفان على تنفيذ الشروط والأحكام العامة المبينة أدناه.

التعاريف:

يقصد بالمصطلحات والعبارات التالية أينما وردت في هذه الاتفاقية المعاني المبينة إزاء كل منها:

الحساب	يشير هذا المصطلح لمختلف أنواع الحسابات بما فيها البطاقات المصرفية وعقود التمويل وغيرها من القيود التي تُسجل في دفاتر البنك تحت اسم العميل.
البنك	بنك دخان (ش.م.ق.خ).
المعاملات المصرفية	تشمل عقود فتح الحسابات الجارية وحسابات التوفير والودائع الاستثمارية فضلاً عن الحسابات الأخرى التي عادة ما توفرها البنوك الإسلامية.
يوم عمل	يشير المصطلح إلى أيام العمل الرسمية في دولة قطر التي تفتح فيها البنوك أبوابها لاستقبال العملاء.
البطاقة	أية بطاقة يصدرها البنك للعميل أو لأي من حاملي البطاقات الإضافية كما هو موضح في القوانين الخاصة بفيزا أو أية بطاقة أخرى تحمل علامة تجارية يصدرها البنك.
حساب البطاقة	يشير إلى حساب البطاقة الذي يقوم البنك بفتحه باسم العميل أو باسم حامل البطاقة الإضافية على حسابك الشخصي.
عملة البطاقة	العملة المحلية لدولة قطر: الريال القطري (ر.ق).
الحد الائتماني للبطاقة	يشير إلى الحد الأقصى الذي يُسمح به لكل حامل بطاقة كما يتم الاتفاق مع البنك من وقت لآخر ويحق للبنك خفض هذا الحد وفقاً لمدى التزام العميل بسداد مديونياته.
عمليات البطاقة	يشير هذا المصطلح إلى جميع العمليات المنفذة من خلال بطاقة الائتمان أو بطاقة الخصم سواء تلك التي يقوم بتنفيذها حامل البطاقة الرئيسية أو حامل البطاقة الإضافية أو من خلال استخدامهم رقم البطاقة والرقم السري.

حامل البطاقة	يشير هذا المصطلح إلى الشخص الذي أصدرت البطاقة من أجله ويظهر اسمه على البطاقة ويتحمل حامل البطاقة الرئيسية وحاملو البطاقات الإضافية منفردين أو مجتمعين مسؤولية جميع التكاليف والرسوم المترتبة على استخدام البطاقة وإصدارها وتجديدها
السلفة النقدية	وهي المبالغ النقدية التي يحصل عليها العميل من قبل البنك أو المؤسسة المالية داخل أو خارج دولة قطر أو من خلال أجهزة الصراف الآلي التابعة لتلك المؤسسات.
الرسوم	وهي المبالغ المستحقة والواجب على العميل سدادها والتي تنشأ عن استخدام الحساب أو البطاقة أو من خلال إدخال الرقم السري للبطاقة في ظل الشروط والأحكام المبينة أو وفقاً لما يعلنه البنك من وقت لآخر وتشمل على سبيل المثال ولا تقتصر على جميع المعاملات والرسوم الإدارية ورسوم تنفيذ الطلبات والتكاليف الإضافية والأضرار والتكاليف القانونية التي يتم خصمها من حساب العميل.
العميل	صاحب الحساب (فردي أو تجاري) أو أي شخص يرغب بالاستفادة من الخدمات المصرفية التي يقدمها البنك.
التاجر	أي فرد /شركة / شراكة / مؤسسة حكومية أو أية مؤسسة تقبل البطاقة الصادرة من البنك أو أرقام البطاقة كطريقة للدفع للبضائع / خدمات/ مزايا أو حجوزات.
الرقم السري	رقم فردي يتم إصداره إلكترونياً وسرياً أو يختاره حامل البطاقة ليتم استخدامه مع البطاقة.
الضمان	قد يكون على شكل وديعة و/أو كفالة أو أي ضمان آخر.
كشف الحساب	كشف شهري أو دوري يقوم البنك بتزويد العميل به ويُظهر هذا الكشف كافة تفاصيل رصيد العميل الحالي والمعاملات المنجزة من تاريخ كشف الحساب السابق.
حامل البطاقة الإضافية	يعني حامل البطاقة الإضافية المفوض من قبل حامل البطاقة الرئيسية.
العناوين	عناوين الفقرات في هذه الاتفاقية وُضعت بغرض تيسير القراءة فقط دون أن يكون لها الأثر على معاني الفقرات التي تليها.

الشروط والأحكام العامة

1. فتح الحساب:

أ. يُمكن فتح حسابات الأفراد تحت اسم شخص واحد أو بصورة مشتركة تحت اسمين أو أكثر.

ب. يُمكن فتح حسابات باسم شركة شريطة تزويد البنك بكافة المستندات المطلوبة بما يرضي البنك.

ت. لايجوز استخدام الحسابات الشخصية لأغراض تجارية.

2. الرقم التعريفي للعميل:

يقوم البنك بتخصيص رقم تعريفي للعميل (يُعرف بـ RIM) لكل عميل ومن خلال هذا الرقم يتم تنفيذ جميع معاملات العميل مع البنك ويُستخدم هذا الرقم في تحديد الحسابات المختلفة للعميل لدى البنك كما يُمكن العميل من تنفيذ كافة معاملاته المصرفية في مختلف فروع البنك.

3. نموذج التوقيع:

يُعد نموذج توقيع العميل المُسجل لدى البنك مفتاح التعامل على حسابات العميل المختلفة ويبقى نموذج التوقيع سارياً إلى أن يقوم العميل بطلب تعديله. يسري مفعول التعديل مع حلول يوم العمل التالي من تاريخ تلقي البنك تعليمات العميل بالتعديل.

4. الإيداعات والسحوبات:

أ. يقبل البنك إيداعات العملاء نقداً أو من خلال الممارسات المصرفية المعتادة ويجوز للبنك قبول الودائع من أي طرف ثالث دون أية مسؤولية على عاتق البنك.

ب. أقر واتعهد بأنني المستفيد الحقيقي من الحساب، لذا يجوز لي أو من أفوّضه إجراء السحوبات بعد استيفاء المستندات المطلوبة لإجراءات التفويض الخاصة بالبنك كما يجوز تنفيذ السحوبات النقدية من حسابات التوفير والحسابات تحت الطلب من خلال ملىء النموذج أو الطلب الخاص بذلك أو من خلال استخدام بطاقة الصراف الآلي. أما فيما يتعلق بالحسابات الجارية فإنه بإمكان العميل تنفيذ السحوبات النقدية من خلال استخدام الشيكات التي يصدرها البنك أو من خلال بطاقة الصراف الآلي أو النموذج المزود من البنك.

ت. أما بالنسبة لأصحاب الحسابات ممن ليس بمقدورهم التوقيع (المكفوفين/الأميين) فيتوجب تحديد وسيلة تعريف سليمة ومقبولة لتنفيذ معاملاتهم المصرفية أمام موظفي البنك الرسميين من خلال استخدام بصمة الأصبع أو الأختام (إن وُجدت) قبل سحب أية مبالغ (يُطبق هذا الشرط فقط على حسابات الأفراد) بغرض ضمان مصلحة العملاء المكفوفين/الأميين لن يقوم البنك بإصدار دفاتر شيكات أو بطاقات جهاز صراف آلي إلا في حال وجود وكيل معتمد ومفوض ليمثلهم.

5. التحصيل والحوالات:

أ. يجب قبول الشيكات/الأرباح والضمانات/الصكوك الإسلامية/الكمبيالات المسحوبة بناءً على طلب المودع أو تلك التي يودعها العميل في الحساب باعتبارها بنود تحصيل مالم يُتفق على خلاف ذلك وفقاً للممارسات المصرفية السائدة في البنوك الإسلامية. ويحق للبنك رفض الشيكات أو الكمبيالات أو غيرها من الأوراق المالية المسحوبة بناءً على طلب طرف ثالث، كما يحتفظ البنك بحق خصم أي مبلغ مستحق وغير مسدد أو محصل من أي حساب ويشمل ذلك رسوم البنك دون تحمل أية مسؤولية ناجمة عن عدم تحصيل هذه البنود.

ب. لا يُسمح بالسحوبات التي تتم مقابل شيكات خاضعة للتحصيل إلا بعد تحصيل تلك المبالغ.

ت. يقوم البنك بدفع القيمة الفعلية لما يرد من حوالات تلكس / سويفت والكمبيالات والشيكات التي يتم استلامها لصالح العميل بعد خصم رسوم وعمولات البنك.

ث. يوافق العميل على أنه يحق للبنك شراء الكمبيالات (بالعملة الأجنبية) والتي سبق إصدارها من قبل البنك بناءً على طلب العميل وذلك وفقاً لتقدير البنك وبحسب سعر الصرف السائد في يوم الشراء بعد خصم رسوم وعمولات البنك.

ج. يقوم البنك بإيداع جميع الحوالات والكمبيالات الواردة إلى العميل في حسابه بالعملة التي تتماشى مع الحساب إلا في حال تلقى البنك تعليمات من العميل تفيد بخلاف ذلك، ويتم الإيداع وفقاً لسعر الصرف السائد في نفس يوم الإيداع.

ح. يحق للبنك رفض دفع أية كمبيالات أو حوالات في حال لم يطابق اسم المستفيد أو رقم حسابه البيانات الموجودة في سجلات البنك أو لأي سبب آخر من الأسباب.

خ. تقع مسؤولية الحوالات التي ينفذها البنك وفقاً لتعليمات العميل على عاتق العميل نفسه دون أن يتحمل البنك المسؤولية في حال انخفض المبلغ المودع في الحساب نظراً لاقتطاع رسوم أو لانخفاض في القيمة، كما لا يُعد البنك مسؤولاً في حال عدم استطاعة العميل صرف تلك الأموال نظراً لفرض قيود معينة من قبل السلطات المعنية.

د. لا يتحمل البنك ومراسلوه مسؤولية العواقب التي قد تنجم نتيجة مخالفة أو تأخير أو خطأ أو خلل تلغرافي أو إغفال أو سوء تفسير قد ينشأ عنه أية خسائر بسبب عدم قدرة المراسلين على تحديد الأشخاص المبينة أسماؤهم في التعليمات واحتجاز المبالغ مؤقتاً إلى أن يتم تأكيد هوية الشخص المعني أو تأكيد التعليمات المطلوبة بواسطة خطاب أو ما يعادله.

ذ. في حال عدم صرف الحوالات أو إرجاعها للبنك فإنه يحق للعميل المطالبة بقيمة الحوالة وفقاً لسعر الشراء السائد في تاريخ استرداد هذه الحوالة. لايمكن للعميل استرداد الحوالة إلى أن يتلقى البنك تأكيداً من الجهة المراسلة تفيد بأنه لم يتم صرف الحوالة وأنه تم إلغاء التعليمات الأصلية الخاصة بها.

6. كشف الحساب/العناوين/البيانات:

أ. أقر بصحة جميع المعلومات والمستندات المقدمة من قبلي وفي حال حدوث أي تغيير أتعهد بإخطار وموافاة بنك دخان فوراً بهذه التغيرات

ب. يتم تزويد العميل بالإشعارات وبكشوف الحسابات الخاصة به (وفقاً لطلب العميل أو رغبة البنك) ويُعد الكشف صحيحاً إذا لم يستلم البنك أي اعتراض خلال (15) يوماً ميلادياً من تاريخ إرسال الإشعار أو كشف الحساب عبر البريد أو أية وسيلة اتصال أخرى يُتفق عليها، حينها يُعتبر كشف الحساب والإشعار صحيحَين.

ت. يتم إرسال جميع إشعارات و كشوف البنك على العنوان الوارد في نموذج فتح الحساب ما لم يرسل العميل إشعاراً خطياً للبنك يفيد بحدوث تغيير على بيانات وتفاصيل العميل الواردة في نموذج فتح الحساب.

ث.يحق للبنك وقف إرسال الإشعارات وكشوف الحسابات في حال تم إرجاعها مرتين إلى البنك أو عدم استلامها مرتين من قبل العميل.

ج. يحق للعميل طلب الحصول على نسخة إضافية من كشف الحساب مقابل رسوم يتحملها العميل.

7. تعليمات أوامر الدفع المستديمة:

يقبل البنك تنفيذ تعليمات أوامر الدفع المستديمة التي يصدرها العميل شريطة توفر رصيد كاف في حسابه في التاريخ/التواريخ المحددة لتنفيذ هذه التعليمات ولا يكون البنك مسؤولاً عن أي تأخير أو خطأ في الإرسال من جانب البنك أو مراسله الذي يقوم بتحويل المبالغ، ويصرح العميل بعدم مسؤولية البنك ويلتزم بتعويض البنك مقابل أية أضرار أو خسائر أو نفقات يتكبدها البنك نتيجة لتنفيذ أوامر الدفع المستديمة الصادرة عن العميل.

8. تعديل المدخلات:

في حال ارتكاب أي خطأ في إدخال القيود المصرفية، يقوم البنك بتعديل هذا الخطأ ويُعد هذا التعديل سارياً وصحيحاً ولا يحق للعميل المطالبة بقيمة أي مبلغ تم إيداعه في حساب العميل عن طريق الخطأ. كما يحق للبنك اتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة بخصم ذلك المبلغ من حساب العميل ويصرح العميل أنه يحق للبنك استرداد المبالغ التي تم دفعها عن طريق الخطأ للعميل ويوافق العميل على أن يقوم بتسوية ذلك المبلغ وفقاً للأساليب والإجراءات والتواريخ والفترات التي يحددها البنك دون أن يبدي العميل أي اعتراض وبصرف النظر عن الفترة الزمنية التي مضت على تاريخ الإدخال الخاطىء.

9. رسوم وعمولات الخدمات المصرفية:

أ. يحق للبنك دون الرجوع للعميل خصم أية رسوم أو تكاليف أو عمولات من حساب العميل لقاء الخدمات المصرفية المقدمة وفقاً لرسوم وعمولات الخدمات المصرفية التي يوافق عليها ويُعلن عنها البنك.

ب.تخضع الحسابات الجارية وحسابات التوفير والحسابات تحت الطلب لمتطلبات الحد الأدنى للرصيد اليومي وفقاً لما هو مُحدد ومُعلن من قبل البنك. كما يحق للبنك اقتطاع الرسوم المطلوبة في حال انخفض رصيد العميل عن الحد الأدنى المطلوب.

10. حقوق البنك في الضمانات والتسوية بين حسابات العميل:

أ. إن كان لدى العميل أكثر من حساب واحد لدى أي من فروع البنك سواء في الوقت الراهن أو قام بفتح حساب آخر مستقبلاً، فإن العلاقة المصرفية بين البنك والعميل تُعد حساباً واحداً للعميل حساب واحد فقط مع البنك. هذا ويكون للبنك الحق المطلق في دمج أي أو جميع حسابات العميل بغرض تسوية أية أرصدة مستحقة من العميل مقابل الرصيد المتاح في أي من الحسابات الأخرى الخاصة به كما في تعوض نفسه عن استرداد أية التزامات يتحملها العميل.

ب. يوافق العميل على أنه يحق للبنك في أي وقت ودون إعطاء أي إشعار مسبق تجميد أو إجراء المقاصة أو تحويل أي مبلغ بين حسابات العميل المختلفة بغض النظر عن اسم أو نوع الحساب أو ما إذا كان حساباً فردياً أو مشتركاً سواء كان الحساب بالعملة المحلية أو الأجنبية، بحيث يُعتبر كل حساب كضمان للحسابات الأخرى منفردة أو مجتمعة بغرض تسوية أية ديون تقع على عاتق العميل أو أي من الأطراف التي تكفل العميل لصالح البنك.

ت. يجوز للبنك التصرف بكافة الضمانات والأصول التي قام البنك بالحصول عليها من العميل أو نيابة عنه كضمان لصالح البنك بغرض تسوية أية مبالغ أو التزامات مستحقة على العميل تجاه البنك.

11. الحسابات بالعملة الأجنبية:

أ. يحق للعميل فتح حسابات بالعملة الأجنبية بعد موافقة البنك على طلب العميل وتتم المعاملات على هذه الحسابات فقط من خلال نماذج البنك التي يقوم العميل بتعبئتها أو من خلال إصدار التعليمات المكتوبة بنفس عملة الحساب.

ب. تخضع عمليات السحب النقدي من حسابات العملة الأجنبية لأسعار الصرف والرسوم (يوم السحب) التي يحددها البنك من وقت لآخر.

ت. يجوز للعملاء ممن لديهم حسابات بالعملة الأجنبية تحويل مبالغ من تلك الحسابات إلى حسابات أخرى بالعملة المحلية والعكس صحيح وفقاً لسعر الصرف السائد في ذلك اليوم، وعليه يتعهد العميل بعدم مسؤولية البنك عن أية خسائر تترتب على عملية الصرف والتي قد يتكبدها العميل عند قيامه بتحويل أي مبلغ من حساب العملة الأجنبية إلى أي حساب ذي عملة مختلفة.

12. شروط الحسابات المشتركة (للأفراد فقط):

أ. الحساب المشترك هو حساب مفتوح بغرض استخدامه من قبل شخصين أو أكثر حيث تتساوى حقوقهم والتزاماتهم فيما يتعلق بهذا الحساب، تعد جميع المبالغ التي يتم إيداعها في الحساب المشترك مملوكة بالتساوي من قبل أصحاب الحساب ما لم ينص خلاف ذلك خطياً للبنك.

ب. يحق للأشخاص المخولين تنفيذ عمليات الإيداع والسحب للعملات القابلة للتحويل كما يحق لهم صرف الشيكات وإصدار أوامر الدفع و تنفيذ الحوالات وغيرها من الأدوات القابلة للتداول. كما يحق للأشخاص المخولين عن الحساب سحب وتجيير وصرف الشيكات والقيام بعمليات التحويل أو غيرها من الأدوات القابلة للتداول لصالح البنك بصفتهم الممثلين المفوضين.

ت. يتحمل أصحاب الحساب مجتمعين أو منفردين بالتكافل والتضامن مسؤولية تسوية كامل مستحقات البنك التي قد تنشأ الآن أو مستقبلاً والناجمة عن استخدامات الحساب أو عن تنفيذ السحوبات على المكشوف.

ث. في حال صدور قرار حجز أو تحفظ على أموال أحد أصحاب الحسابات المشتركة فإنه يتم تنفيذ الحجز على حصة الشخص المعني فقط من تاريخ استلام البنك لإشعار الحجز، كما يحق للبنك وقف السحوبات المنفذة على الحسابات المشتركة للقيمة موضع الحجز مع إخطار أصحاب الحساب المشترك أو ممثليهم بهذا الحجز خلال خمسة أيام من تاريخ استلام إشعار الحجز.

ج. يفوض أصحاب الحساب المشترك البنك في أن تخضع حصصهم القائمة في الحساب للمقاصة أو التسوية مع أية حسابات أخرى خاصة بهم عند الحاجة لذلك.

ح. في حال وفاة أحد أصحاب الحساب المشترك أو فقدانهم للأهلية القانونية فإنه يتوجب على أصحاب الحساب الآخرين إبلاغ البنك برغبتهم في الاستمرار باستخدام الحساب وذلك خلال عشرة أيام من تاريخ الوفاة أو تاريخ فقدان الأهلية القانونية ويقوم البنك بتعليق تنفيذ السحوبات على الحساب المشترك إلى أن يتم تعيين خلف قانوني من قبل المحكمة المختصة.

خ. لايجوز لأي من أصحاب الحساب المشترك التقدم بطلب الحصول على تسهيلات ائتمانية تحت اسمهم بضمان الحساب المشترك دون تزويد البنك بموافقة خطية من جميع أصحاب الحساب المشترك للقيام بذلك.

د. للبنك الحق في إصدار بطاقة الخصم لكل من أصحاب الحساب المشترك في حال فوض كل منهم الآخر لتنفيذ العمليات على الحساب بشكل فردي من خلال توقيع واحد فقط، كما يتحمل أصحاب الحساب مجتمعين أو منفردين كافة المسؤولية والالتزامات التي تنشأ من استخدام هذه الخدمة.

13. الشروط الخاصة بحسابات الشركات والمؤسسات والهيئات:

أ. يجوز للأشخاص المفوضين بالتوقيع الذين ترد أسماؤهم على نموذج فتح الحساب تنفيذ كافة المعاملات المصرفية والاستثمارية مع البنك في ضوء الصلاحيات الممنوحة لهم بموجب عقد تأسيس الشركة ونظامها الأساسي والسجل التجاري أو بموجب توكيل رسمي وقانوني.

ب. تتعهد الشركة / المؤسسة / الهيئة بإخطار البنك خطياً فوراً بأية تغييرات تطرأ على قانونها أو نظامها الأساسي أو سجلها التجاري أو بأي تغيير في الشكل القانوني للشركة أو في تشريعاتها أو أي تغيير في مجلس إدارة الشركة أو شركائها وممثليها أو المفوضين بالتوقيع عن الشركة، ولا يتحمل البنك أية مسؤولية في حال عدم التزام أي من أعضاء مجلس إدارة الشركة أو شركائها أو مدرائها أو ممثليها بقوانين الشركة أو في حال مخالفتهم للأحكام الواردة في النظام الأساسي الخاص بالشركة أو عند اتخاذهم أية إجراءاتٍ لا تقع ضمن صلاحياتهم.

ت. تفوض الشركة / المؤسسة / الهيئة البنك بدفع وخصم المبالغ من حساب الشركة سواء كان هناك رصيد في الحساب أو إن كان الحساب مكشوفاً أو أصبح مكشوفاً جراء تنفيذ عملية الخصم كما تفوض الشركة البنك بتنفيذ كافة العمليات التي يأمر بها أصحاب الحساب المفوضين وفقاً للائحة التفويض التي تم تزويد البنك بها، وتتحمل الشركة / المؤسسة / الهيئة مسؤولية التعليمات التي تصدرها للبنك من قبل الأشخاص المفوضين لإدارة الحسابات وتنفيذ مختلف العمليات المصرفية والتي تشمل خطابات الضمان والحوالات المالية وغيرها من العمليات المصرفية بما فيها التسهيلات الائتمانية.

ث. تتعهد الشركة / المؤسسة / الهيئة بتزويد البنك بالبيانات المالية المدققة بما فيها بيان الدخل بصورة دورية، بالإضافة إلى أية وثائق أخرى يطلبها البنك.

14. الشروط الخاصة بحسابات الجمعيات والأندية وما يشابها:

أ. يتم تشغيل وإدارة الحساب وفقاً لقرارات وشروط مجلس الإدارة ويلتزم عملاء البنك من الجمعيات وما يشابهها بتزويد البنك بقرار مجلس الإدارة الذي ينص على اسماء والمسميات الوظيفية للمخولين بالتوقيع وأية تعديلات لاحقة قد تطرأ، ولا يجوز للمفوضين بالتوقيع تفويض آخرين لممارسة هذه الصلاحيات.

ب. تلتزم الأندية والجمعيات وما يشابهها من المنظمات بتزويد البنك بأوراق التسجيل الصادرة عن السلطات المختصة في دولة قطر وذلك عند تقديم طلب فتح الحساب.

ت. في حال انقضاء خدمة أحد أعضاء مجلس إدارة عملاء البنك من الأندية والجمعيات وما شابهها أو في حال استقالتهم أو إقالتهم من مناصبهم تلتزم هذه المنظمات بتزويد البنك بكتاب يفيد بتعيين عضو مجلس إدارة جديد أو تقديم محضر اجتماع الجمعية العمومية التي تم خلالها انتخاب عضو مجلس الإدارة الجديد مع بيان اسم وصلاحيات المفوضين بالتوقيع عن تلك الأندية أو الجمعيات أمام البنك وكيفية إدارة الحساب.

15. التعليمات التي يصدرها العميل عن طريق الفاكس أو البريد الإلكتروني أو الهاتف:

أ. في حال إصدار العميل تعليمات للبنك عن طريق الفاكس أو البريد الإلكتروني أو الهاتف فإنه للبنك الحق في تنفيذ أو رفض تلك التعليمات دون أن يكون البنك ملزماً على التأكد من صحة هذه التعليمات ما لم يكن العميل قد أشار بذلك على نموذج فتح الحساب أو في أي وقت لاحق خطياً بعدم قبول تلك التعليمات. يصرح العميل أن البنك غير مسؤول ويلتزم بتعويض البنك عن أية خسائر أو أضرار أو تكاليف تكبدها البنك لقاء أي فعل أو إغفال فيما يتعلق بأية تعليمات صادرة من قبل العميل كما يوافق العميل على أن البنك غير مسؤول عن أية أخطاء تتعلق في عملية الإنجاز.

ب. يوافق العميل بموجب هذه الاتفاقية ويفوض البنك وفقاً لتقديره بالرد على والتصرف وفقاً لأية إشعارات أو تعليمات أو غيرها من الكتب والرسائل التي يصدرها العميل أو تلك التي يصدرها العميل عن طريق البريد الإلكتروني (من العناوين الإلكترونية التي أحاط العميل البنك بها) أو الفاكس أو الهاتف دون الحاجة من قبل البنك للتحقق من صحة هذه التعليمات أو من هوية مرسلها سواء كانت تلك التعليمات تفيد بدفع مبالغ أو خصم أو التصرف بالمبالغ المودعة في الحساب، كما يكون للبنك وفقاً لتقديره حرية التصرف في أية مبالغ أو ضمانات أو وثائق يملكها البنك والتي تُلزم العميل بأية اتفاقية أو أي ترتيب آخر متفق عليه بين البنك والعميل. هذا ويوافق العميل مسبقاً ويبدي موافقة غير قابلة للنقض وغير مشروطة أن تلك التعليمات صادرة من العميل أو بالنيابة عنه وتُعتبر ملزمة للعميل.

ت. يدرك العميل أنه ليس من الضرورة القيام بتأكيد أية إشعارات أو تعليمات أو أية رسائل أخرى من خلال إرسال الوثائق الأصلية.

ث. يوافق العميل على أن البنك لن يقبل ولن يقوم بتنفيذ أية تعليمات يتلقاها عن طريق البريد الإلكتروني أو الفاكس أو الهاتف والتي تفيد برغبة العميل في التعديل في إدارة الحساب أو تفويض أو تغيير المفوضين بالتوقيع أو إغلاق الحساب أو تحويل رصيده بأي شكل من الأشكال.

ج. تبقى شروط إدارة الحساب صالحة ونافذة إلى أن يتلقى البنك إشعاراً خطياً من العميل يفيد بإنهاء أي من الشروط الحالية لإدارة الحساب مع منح البنك الوقت المناسب لتنفيذ التعليمات الواردة في إشعار العميل. ولا يُعفي هذا الإشعار العميل من أية مسؤولية ناجمة عن أية أفعال تم تنفيذها بناءً على هذا التفويض قبل انتهاء صلاحية الشروط التي تم إنهاؤها.

ح. تأتي هذه الأحكام كإضافة وليس كبديل لأحكام البنك الحالية والتي تتعلق بإدارة الحساب، كما يلتزم العميل/العملاء بتحمل مسؤولية كافة الأفعال والعواقب والأحكام التي قد تنشأ عن هذا التعويض.

16. الخدمات المصرفية عبر الهاتف والإنترنت:

أ. قواعد استعمال الخدمات:

i. يتم تنفيذ المعاملات المصرفية فقط عند توفر الرصيد الكافي لذلك في الحساب وقت إرسال العميل للمعاملة ووفقاً للحد الأقصى لعدد المعاملات التي ينفذها البنك يومياً. وسيتم تنفيذ جميع المعاملات في أيام العمل أو في يوم العمل التالي إذا استلمت المعاملة بعد انتهاء دوام العمل.

ii. يجوز للبنك وفقاً لتقديره الخاص رفض تنفيذ أية عمليات في حال كان لديه سبب للاعتقاد بأن التعليمات الصادرة عن العميل غير قانونية (ويعد قرار البنك نهائياً وملزماً للعميل).

iii. لايمكن عكس التعليمات المرسلة عن طريق الخدمات المصرفية عبر الإنترنت دون الحصول على موافقة البنك ولا يكون البنك مسؤولا عن ما يلي (على سبيل المثال ولا يقتصر على).

أ. عكس التعليمات المرسلة عبر أي من الخدمات المصرفية.

ب. الموافقة على التعليمات المشروطة أو تلك التي تتطلب بأن يقوم البنك بتنفيذ عملية دفع لطرف ثالث مسبقاً (أو لاحقاً) أي في أي وقت آخر خارج الممارسات المصرفية المعتادة.

ب. التحويلات والحوالات والمدفوعات:

i. يُسمح بإجراء التحويلات بين حسابات العميل لدى البنك.

ii. يتم قبول الحوالات والمدفوعات لأطراف ثالثة بالريال القطري والعملات الأجنبية في أي وقت فقط عن طريق الخدمات المصرفية عبر الإنترنت ويتم معالجتها وتنفيذها خلال نفس اليوم أو خلال يوم العمل التالي في حال تجاوز الأوقات المحددة لذلك كما ويُطبق سعر الصرف السائد في وقت تنفيذ العملية.

ت. آخر موعد لتنفيذ العملية المصرفية خلال اليوم:

i. تتم معالجة وتنفيذ التعليمات التي تُرسل في موعد أقصاه 12:00 ظهراً خلال نفس اليوم، بينما تتم معالجة وتنفيذ عمليات العملات الأجنبية التي ترسل في موعد أقصاه 1:00 ظهراً (بتوقيت دولة قطر) خلال نفس اليوم.

ii. تتم معالجة وتنفيذ التعليمات المتعلقة بالريال القطري والعملات الأجنبية التي ترد بعد الأوقات المبينة في البند أعلاه أو تلك التي يتم إرسالها خلال أيام العطل الرسمية في دولة قطر في يوم العمل التالي.

iii. يتم خصم قيمة أية رسوم إضافية خاصة بالبنك المراسل أو البنك المستفيد (إن وُجدت) من مبلغ الحوالة.

ث. دفع فواتير المرافق:

i. يجب على العميل إدخال جميع البيانات المطلوبة لدفع قيمة فواتير المرافق.

ii. تقع مسؤولية صحة المدخلات والبيانات على عاتق العميل حيث يتحمل العميل مسؤولية أية مدفوعات خاطئة لشركات المرافق والتي قد تنشأ عن إدخال معلومات غير صحيحة.

iii. يؤكد العميل ويوافق على التنازل عن أي حق يقوم بموجبه بتحميل البنك مسؤولية أي خطأ أو تقصير أو تأخير من قبل البنك لأسباب خارجة عن إرادته خاصة فيما يتعلق بالقيام بتحويل المدفوعات لشركات المرافق مما قد يتسبب في انقطاع في الخدمات المقدمة من تلك الشركات.

ج. الرسوم والعمولات:

i. يتم خصم تكلفة جهاز الرمز الآمن أو أي بديل له بالإضافة إلى كافة رسوم وعمولات البنك من حساب العميل المبين في الطلب.

ii. يقوم البنك بخصم كافة المبالغ الناجمة عن تنفيذ عمليات العميل بالإضافة إلى الرسوم والعمولات المطبقة من وقت لآخر من حساب العميل المبين في الطلب.

ح. أدوات الأمن والحماية:

i. يكون العميل مسؤولاً بالكامل عن حماية وعدم الإفصاح عن بياناته السرية لأي شخص ويتوجب على العميل تغيير كلمته السرية وفقاً لتعليمات البنك من خلال الخدمة أو عن طريق وسائل الاتصال المختلفة.

ii. في حالة فقدان/سرقة/تلف جهاز الرمز الآمن فإنه يتوجب فوراً على المستخدم إبلاغ البنك بذلك لإيقاف الخدمة.

iii. تُعد أدوات وبيانات الأمن والحماية وسيلة من وسائل التعرف على هوية العميل والتحقق منها وعليه فإنه بمجرد دخول العميل إلى حسابه بنجاح تُعتبر كافة التعليمات الصادرة عن المستخدم أنها صادرة من العميل نفسه.

iv. سيتم تلقائياً حظر الدخول إلى الخدمات المصرفية عبر الإنترنت والهاتف (يُرمز إلى رقم المعرف الخاص بالهاتف بـ "TIN") فور إدخال الكلمة السرية بصورة خاطئة في خمس محاولات متتالية ويمكن للعملاء الاتصال بالبنك لطلب الحصول على المزيد من المساعدة في هذا الشأن أو لطلب كلمة سرية جديدة للخدمات المصرفية عبر الإنترنت أو الهاتف "TIN" حيث يتم إرسال مغلف الكلمة السرية لأحد فروع البنك ليقوم العميل باستلامه شخصياً بعد التحقق من هويته. أما في حال رغبة العميل بإعادة تفعيل الرقم وطلبه لذلك، يقوم البنك بمنح العميل خمس محاولات إضافية لإدخال الكلمة السرية بغرض إعادة تفعيل الحساب، إلا أنه في حال إيقاف الخدمة مجدداً بعد عملية إعادة التفعيل بسبب إدخال الكلمة السرية بصورة خاطئة عدة مرات فسيقوم البنك بإعادة تعيين كلمة سرية جديدة ليقوم العميل باستلامها شخصياً من أحد فروع البنك بناءً على طلب العميل الشخصي، وذلك بعد التحقق من هويته.

v. يقوم البنك بالاستجابة لطلبات العميل في تعيين كلمة سرية جديدة لخدمة الإنترنت أو الهاتف "TIN" عند فقدان أو نسيان الكلمة (أو إن راودت العميل الشكوك بتسرب الكلمة السرية أو "TIN" للغير) بعد التحقق والتأكد من هوية العميل وعليه يقوم البنك بإعادة تعيين كلمة سرية جديدة ليقوم العميل باستلامها شخصياً من أحد فروع البنك بعد التحقق من هويته.

خ. المسؤولية:

i. يتحمل العميل كامل المسؤولية عن أية تعليمات يُصدرها للبنك دون أن يتحمل البنك بأي شكل من الأشكال مسؤولية أية تعليمات غير مصرح بها أو أية تعليمات مزورة أو خاطئة.

ii. يقر العميل ويتعهد بموجب هذه الشروط والأحكام بأن البنك غير مسؤول عن أية أخطاء أو أضرار أو مطالبات قد تنشأ بسبب طبيعة الخدمات عبر الإنترنت أو الهاتف حيث يكون العميل وحده مسؤولاً عن أية مخاطر ناجمة عن استخدام هذه الخدمات. علاوة على ذلك يلتزم العميل بتعويض البنك وموظفيه وممثليه تعويضاً كاملاً لقاء كافة الإجراءات والمطالبات والدعاوى والخسائر والأضرار (بما في ذلك العواقب المباشرة وغير المباشرة) والتكاليف والنفقات والرسوم والضرائب والغرامات والتكاليف القانونية وأية التزامات أخرى أيا كان نوعها التي قد يتكبدها البنك بسبب العميل واستخدامه لهذه الخدمات.

iii. يكون العميل وحده مسؤولاً عن دقة وصحة جميع البيانات والتفاصيل التي يُرسلها عن طريق خدمات البنك وتتم معالجة وتنفيذ التعليمات الصادرة عن العميل دون الرجوع إليه ودون إشعار خطي للتحقق من دقة البيانات المزودة.

iv. بمجرد إرسال العميل وتأكيده للتعليمات التي يرسلها عبر الخدمة فإنه لايقع على البنك أي التزام بأن يقبل القيام بأية تعديلات لاحقة أو إلغاء لتلك التعليمات.

v. يكون العميل وحده مسؤولاً عن إنشاء وإضافة وتعديل بيانات المستفيد من خلال هذه الخدمات ولا يتحمل البنك مسؤولية عدم الدفع أو الدفع إلى مستفيد آخر عن طريق الخطأ نتيجة لعدم دقة بيانات المستفيد التي قام العميل بتزويدها، كما لايتحمل البنك مسؤولية عدم القدرة على تحديد المستفيد أو مسؤولية التأخير في إتمام عملية الدفع في الجهة المتلقية للمدفوعات.

vi. يوافق العميل على أن يتعامل مع كافة حقوق/صلاحيات/بيانات الدخول والوثائق وغيرها من المعلومات والبيانات ذات الصلة بالخدمات بكل خصوصية وسرية وذلك في جميع الأوقات كما يوافق العميل على عدم نسخ أو إعادة إنتاج تلك البيانات والوثائق بأي شكل كلي أو جزئي.

vii. لا تقع على البنك أية مطالبات بالتعويض عن الخسائر أو الأضرار التي قد تنجم عن أية عملية أو تعليمات أصدرها العميل من خلال هذه الخدمات كما يوافق العميل على تعويض البنك مقابل جميع الطلبات والتعليمات.

viii. في حال تنازل البنك وعدم اتخاذه للاجراءات اللازمة عند خرق العميل للشروط والأحكام فإن هذا التنازل لا يُعد تنازلاً دائماً ولا يكون له أي أثر سلبي على حقوق البنك بموجب هذه الاتفاقية في كافة الأوقات

ix. لايكون البنك مسؤولاً عن أية خسارة أو ضرر أياً كان سواء كان الضرر مباشر أو غير مباشر أو أية عواقب تمس العميل نتيجة لحصول طرف ثالث على بيانات حساب العميل (ويستثنى من تلك الحالات التي تنشأ نتيجة لإهمال أو تقصير متعمد أو غير متعمد من قبل البنك، وفي هذه الحالة يتحمل البنك مسؤولية أية خسارة مباشرة أو ضرر قد ينجم في السياق الطبيعي لهذه الأحداث).

x. يوافق العميل على إبراء البنك وتعويضه لقاء أية خسارة، والتكلفة، والضرر أو تكاليف أو مسؤولية أو إجراءات قد يتكبدها البنك نتيجة قيامه بتنفيذ أو تأخير التنفيذ أو الامتناع عن تنفيذ التعليمات الصادرة عن العميل.

xi. يتحمل العميل مسؤولية أي سوء استخدام للخدمات نتيجة لعدم التزامه بإجراءات الأمن والحماية بالإضافة إلى عدم التزامه بهذه الشروط والأحكام أو الإفصاح عن بيانات الدخول للحساب وغيرها من الأفعال التي تخالف شروط الأمن من طرف العميل.

xii. يتم استخدام رقم المعرف «TIN» الخاص بالخدمات المصرفية عبر الهاتف من قبل العميل وحده ولايجوز الإفصاح عن رقم المعرف لأي شخص كان.

xiii. لا يتحمل البنك مسؤولية أية خسائر قد تنجم عن استخدام رقم المعرف «TIN» الخاص بالخدمات المصرفية عبر الهانف من قبل أي شخص غير مخول.

xiv. لا يتحمل البنك أية مسؤولية قد تنجم عن أسباب خارجة عن إرادته بما في ذلك على سبيل المثال ولا يقتصر على الأعطال التي قد تصيب أجهزة الحاسب الآلي أو أجهزة الاتصال أو أية أعطال في التيار الكهربائي أو الأعطال الفنية أو تلك الأعطال المتعلقة بالشبكة.

xv. لا يكون البنك طرفاً في أي نزاع ينشأ بين العميل وأي مزود خدمة.

xvi. تُعتبر المعلومات والبيانات التي يقدمها البنك مثل بيانات الحساب والأسهم وتبادل المعلومات دقيقة وموثوق بها إلا أن البنك لا يضمن صلاحية وصحة تلك البيانات..

xvii. لا يتحمل البنك مسؤولية اعتماد العميل على أي من المعلومات المقدمة من خلال هذه الخدمات ويتحمل العميل مسؤولية استخدامه لتلك المعلومات.

د. قواعد عامة:

i. لن يقوم البنك بإصدار أي تأكيد خطي للعميل مقابل العمليات المنفذة من خلال تلك الخدمات، وتُعتبر سجلات البنك المتعلقة بتلك العمليات ملزمة قانونياً كما تُعد كدليل قاطع على تنفيذ تلك العمليات والتعليمات.

ii. يبذل البنك قصارى جهده للعمل على توفير وإتاحة الخدمات المصرفية عبر الإنترنت والهاتف على مدار 24 ساعة في اليوم و 365 يوماً ميلادياً في العام، إلا أن متطلبات الصيانة الروتينية والإقبال الزائد على الخدمة قد يتسبب أحياناً ببعض الانقطاعات الخارجة عن إرادة البنك.

iii. يجوز للبنك تعليق أي من الخدمات المصرفية المقدمة عبر الإنترنت أو الهاتف دون انذار سابق حتى في الحالات التي يتوجب عليه إخطار العميل بذلك. تشمل هذه الحالات على سبيل المثال وليس حصرياً عند الاشتباه بخرق أمن الحسابات أو عند إجراء أعمال الصيانة على الخدمة.

iv. لا يتقاضى البنك حالياً أية رسوم مقابل استخدام الخدمات المصرفية عبر الهاتف أو الإنترنت، إلا أنه يحق للبنك مستقبلاً وفقاً لتقديره الخاص تقاضي رسوم لقاء هذه الخدمات، ويتم إخطار العميل خطياً بتكاليف وأسعار الخدمات مسبقاً قبل تطبيقها.

v. يحتفظ البنك بحق رفض أي طلب لهذه الخدمات وفقا لتقديره المطلق.

vi. يلتزم العميل باستخدام هذه الخدمات بحسن نية دون أن يسيء استخدامها أو استغلالها في ارتكاب أي نوع من أنواع الغش والاحتيال أو بأية صورة غير قانونية ويلتزم العميل باستخدام الخدمات المقدمة وفقاً لهذه الشروط والأحكام

vii. في حال قام المستخدم بسوء استخدام عنوان البريد الإلكتروني المعطى له من خلال هذه الخدمات فإنه يحق للبنك حظر العميل من استخدام الخدمات دون إشعار مسبق.

viii. يحتفظ البنك بحق إنهاء هذه الخدمات إما بصورة جماعية أو فردية سواء بشكل كلي أو جزئي أو إنهاء هذه الخدمات عن أي من العملاء وفقاً لتقدير البنك.

ix. يحق لكل طرف إنهاء الخدمات المصرفية عبر الإنترنت أو الهاتف من خلال منح إشعار خطي مسبق (3 أيام عمل) للطرف الآخر.

17. الحسابات المصرفية (الشروط والأحكام):

17.1 الحسابات الجارية:

أ. إن الرصيد الدائن في الحساب الجاري عبارة عن قرض حسن (قرض بدون أرباح) ويتعهد البنك برد الرصيد الدائن بالكامل عند الطلب ولا يشترك البنك في ربح الاستثمار أو في تحمل أية مخاطر.

ب. يحق لأي شخص بالغ أو مؤسسة تجارية فتح حساب جار إن كان مواطناً أو مقيماً في دولة قطر وذلك وفقاً لقواعد وتوجيهات وتعليمات مصرف قطر المركزي.

ت. تتم السحوبات من الحساب الجاري من خلال شيكات مصدرة من قبل البنك أو تعليمات خطية أو باستخدام بطاقة الصراف الآلي. يتم قبول الإيداعات في جميع فروع البنك نقداً أو بشيك مسحوب على أحد فروع البنك أو البنوك المحلية أو من خلال أجهزة الصراف الآلي/الإيداع النقدي التابعة للبنك فقط أو عن طريق التحويل ما بين الحسابات.

ث. يحق للبنك رفض دفع أية أوامر دفع أو شيكات مكتوبة على نماذج غير النماذج الخاصة بالبنك دون أية مسؤولية أياً كانت على البنك.

ج. يجب على العميل تحرير الشيكات باللغة العربية أو الإنجليزية ولن يقبل البنك أية شيكات مكتوبة بأية لغة أخرى.

ح. يحق للبنك رفض صرف قيمة الشيك أو الأدوات المتداولة الأخرى المسحوبة على حساب العميل الجاري حتى وإن تسبب ذلك في كشف حساب العميل ويتعهد العميل بسداد كافة المبالغ المستحقة في حسابه المكشوف عند طلب البنك بذلك.

خ. للبنك الحق في رفض دفع قيمة الشيكات والسحوبات وأوامر الدفع على الحساب في حال عدم وجود رصيد كاف في الحساب، حتى وإن توفر للعميل رصيد دائن في أي حساب أخر لدى البنك ما لم يُفوض العميل البنك خطياً للقيام بتغطية مبلغ الشيكات أو السحوبات الأخرى من أي حساب جار أو حساب توفير له لدى البنك.

د. يجوز للبنك أن يقبل طلب صاحب الحساب بوقف دفع الشيك في حالة فقدان الشيك أو في ظروف أخرى كما هو جائز قانوناً وموافق عليه من قبل البنك ويتحمل العميل أية خسائر أو أضرار مباشرة أو غير مباشرة أو رسوم (بما في ذلك الرسوم القانونية) نتيجة ذلك. للبنك الحق في طلب تقرير الشرطة قبل قبول تعليمات «وقف دفع».

ذ. يقوم العميل ببذل الحرص اللازم فيما يتعلق بالعناية بدفتر الشيكات ويتحمّل المسؤولية الكاملة عن ذلك ولا يجوز للعميل إعطاء أية شيكات لتُستخدم من قبل أي طرف ثالث. يجب على العميل إخطار البنك خطياً فور فقدان أو سرقة دفتر الشيكات وفي حال عدم القيام بذلك يتحمل العميل كافة العواقب الناجمة عن سوء استخدام دفتر الشيكات. كما يتعهد العميل بإرجاع دفتر الشيكات إلى البنك عند طلب البنك لذلك أو عند إغلاق الحساب، ويُدرك العميل أنه يحق للبنك اتخاذ الإجراءات القانونية ضد أي عميل لا يلتزم بهذا التعهد.

ر. من حق البنك رفض إصدار دفتر شيكات للعميل دون تقديم أي سبب.

ز. يلتزم العميل بنص المادة (357) من قانون العقوبات القطري رقم (11) لعام 2004، والتي تنص على: يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تتجاوز ثلاث سنوات، وبغرامة لا تقل عن ثلاثة آلاف ريال ولا تتجاوزعشرة آلاف ريال، أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل من ارتكب عمداً أحد الأفعال التالية:

i. أعطى شيكاً لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب، أو كان

ii. سحب بعد إعطاء الشيك كل المقابل أو بعضه، بحيث لا يفي الباقي بقيمته.

iii. أمر المسحوب عليه الشيك بعدم صرفه

iv. تعمد تحرير الشيك أو التوقيع عليه بصورة تمنع صرفه.

v. ظهر لغيره أو سلمه شيكاً مستحق الدفع لحامله، وهو يعلم أنه ليس له مقابل يفي بكامل قيمته أو أنه غير قابل للصرف.

س. يتعهد العميل بعدم تحرير أية شيكات دون رصيد أو دون رصيد كاف في الحساب ويحتفظ البنك بحق استرداد الشيكات غير المستخدمة وإغلاق الحساب و/أو إبلاغ السلطات المختصة عن تلك الحالات دون الرجوع إلى العميل.

17.2 بطاقات السحب:

أ. الحساب:

i. يخضع الحساب المرتبط ببطاقة السحب للحدود التي يضعها البنك بغض النظر عن حجم الرصيد المتوفر في الحساب ويشمل على سبيل المثال ولا يقتصر على المعاملات والسحوبات النقدية.

ii. تخضع بطاقة السحب المستخدمة على الحساب للشروط والأحكام ذات الصلة.

ب) بطاقة السحب:

i. بإمكان العميل تفعيل بطاقة الصراف الآلي عبر جهاز الصراف الآلي نفسه أو من خلال التحدث مع مركز الاتصال

ii. يمكن استخدام البطاقة في أجهزة الصراف الآلي التي تقبل بطاقات فيزا والشبكة الوطنية «NAPS» والشبكة الخليجية «GCCNET».

iii. يجب على العميل التوقيع على البطاقة فور استلامها ويمكن استخدام البطاقة فقط كما هو مبين أدناه:

أن تستخدم من قبل العميل فقط.

أن تُستخدم ضمن الحدود المبينة في الفقرة (1) أعلاه.

أن تُستخدم ضمن فترة صلاحيتها.

iv. حال طلب العميل خطياً خلاف ذلك قبل (45) يوماً ميلادياً من انتهاء صلاحية البطاقة.

ت) المعاملات:

i. تُعد المعاملات المنفذة باستخدام بطاقات الخصم أنها صحيحة ومنفذة بموافقة العميل موافقة غير مشروطة وغير قابلة للرجوع عنها وهو مُلزم بسداد الرسوم والعمولات المطبقة.

ii. يتم تحويل المعاملات المنفذة التي من خارج دولة قطر من العملة الأجنبية المعنية إلى الريال القطري وفقاً لسعر الصرف السائد في ذلك الوقت.

iii. يتم خصم قيمة أية معاملة بما في ذلك الرسوم والعمولات المطبقة عند استخدام بطاقة الخصم أو عند تنفيذ العملية.

iv. في حال قيام العميل بطلب إلغاء عملية منفذة إلا أنه ليس من الممكن إلغائها في الوقت المراد فإن تلك العمليات تعتبر صالحة ويتم بناءً عليها خصم قيمة العملية بالإضافة إلى خصم الرسوم ذات الصلة.

v. يجوز للبنك وفقاً لتقديره الخاص رفض تنفيذ أو السماح لأية معاملة إذا كان لدى البنك سبب للاعتقاد أن تلك العملية غير قانونية.

vi. يتم إضافة المبالغ المستردة من قبل المحلات التجارية أو مزودي الخدمات أو غيرهم في حساب العميل فقط عند استلام البنك قيمة هذه المبالغ المستردة.

ث) الأمن والحماية:

i. يتوجب على العميل المحافظة على رقم الحساب ورقم بطاقة الخصم والرقم السري للبطاقة بكل سرية وخصوصية في جميع الأوقات.

ii. يجب على العميل إتلاف المغلف الذي يحمل الرقم السري للبطاقة فور استلامها من البنك وفي حال تسجيله للرقم السري للبطاقة فيتوجب أن يتم ذلك بصورة غير واضحة للغير وتحفظ بعيداً عن بطاقة الخصم نفسها.

iii. في حال راودت العميل شكوك بمعرفة طرف ثالث برقم الحساب أو رقم البطاقة أو الرقم السري للبطاقة أو في حال سرقة بطاقته يتعين على العميل إبلاغ البنك فوراً وقد يطلب البنك من العميل تقديم إشعار خطي يوضح فيه كافة التفاصيل ذات الصلة والأدلة الداعمة (إن وُجدت). ويتحمل العميل مسؤولية أية عواقب تنشأ خلال فترة فقدان/سرقة البطاقة إلى أن قام بإبلاغ البنك رسمياً.

iv. يجوز للبنك أن يتقاضى رسوماً مقابل استبدال بطاقة الخصم المفقودة/المسروقة.

v. في حال تم العثور لاحقاً على بطاقة الخصم المفقودة أو المسروقة بعد إبلاغ البنك بفقدانها أو سرقتها فإنه لن يعود بالإمكان استخدام هذه البطاقة ويتوجب على العميل إرجاعها إلى البنك فوراً.

ج) سحب وإلغاء بطاقة الخصم من العميل:

i. يحتفظ البنك وفقاً لتقديره الخاص بحق سحب أو رفض إعادة إصدار بطاقة الخصم في حال تخلف العميل عن سداد أية مبالغ مستحقة أو تجاوزالحدود الخاصة بالحساب أو في حال عدم التزام العميل بأي من بنود هذه الشروط والأحكام.

ii. يجوز للبنك في أي وقت وفقاً لتقديره الخاص تعليق و/أو وقف خدمة بطاقة الخصم.

iii. يلتزم العميل بإرجاع بطاقة الخصم للبنك في حال قام البنك بسحب البطاقة أو تعليقها أو إيقافها نهائياً لأي سبب كان ولا يجوز للعميل استخدام البطاقة من تاريخ استلامه لإشعار سحب أو تعليق البطاقة أو إيقافها.

iv. لا يكون لسحب بطاقة الخصم أو تعليقها أو إيقافها أي أثر على الحقوق والالتزامات القائمة على العميل.

v. يجوز للعميل إلغاء أو إنهاء بطاقة الخصم بموجب إشعار خطي يُقدم لفرع البنك حيث يوجد فيه حساب العميل ويتم العمل بطلب العميل بعد انقضاء (30) يوماً ميلادياً من تاريخ الإشعار الذي قام العميل بتقديمه للبنك شريطة قيام العميل بإرجاع بطاقة الخصم للبنك وتسوية كامل وكافة التزاماته المترتبة على ذلك الحساب.

ح) المسؤولية والتعويض:

i. تقع مسؤولية المعاملات والتكاليف والمصاريف والخسائر المتعلقة بتفعيل واستخدام بطاقة الخصم على عاتق العميل.

ii. يتحمل أصحاب الحسابات المشتركة جمعاً أو أفراداً مسؤولية كافة المعاملات المنفذة والرسوم و العمولات التي تنشأ عن استخدام بطاقة الخصم بصرف النظر عما إن كان البنك قد أصدر بطاقات خصم لكل من أصحاب الحساب المشترك.

iii. يتحمل العميل وحده المسؤولية المترتبة على فقدان أو سرقة بطاقة الخصم أو معرفة الرقم السري واستخدام البطاقة من قبل الغير إلى أن يقوم بإخطار البنك بذلك، بعد إبلاغ البنك ومنحه الوقت المناسب لاتخاذ مايلزم فإنه لايكون العميل مسؤولاً عن أي استخدام لاحق غير مصرح به لبطاقة الخصم مالم يتبين للبنك محاولة احتيال من قبل العميل.

iv. يبقى التزام العميل قائماً والناجم عن العمليات المنفذة أو الرسوم و العمولات لمدة (90) يوماً ميلادياً من تاريخ إعادة بطاقة الخصم للبنك في ظل القيام بسحب أو تعليق أو إلغاء تسهيلات البطاقة أو الحساب سواءً من قبل العميل أو البنك.

خ) حدود الالتزامات:

i. لا يتحمل البنك مسؤولية أية عملية مزورة أو خاطئة أو غير مصرح بها تم تنفيذها باستخدام بطاقة الخصم ما لم يُخطر العميل البنك بذلك مع منح البنك الوقت المناسب للقيام بتعليق الحساب وبطاقة الخصم.

ii. لا يضمن البنك السلع أو الخدمات المشتراة باستخدام بطاقة الدفع المباشر، ولن يتدخل البنك في النزاعات ما بين العميل أو التاجر أو أي طرف ثالث آخر.

iii. لا يتحمل البنك مسؤولية أي فعل أو أية ضمانات يقدمها التاجر أو البائع أو أي طرف ثالث للعميل في ما يتعلق بالسلعة أو المنتج أو أي فشل في التسليم قام العميل بدفع قيمته من خلال البطاقة. كذلك، لا يتحمل البنك مسؤولية مخالفة البائع لما هو متفق عليه مع العميل، ويتنازل العميل عن أي حق قد يتخذه ضد البنك فيما يتعلق بالسلع أو الخدمات التي تم شراؤها باستخدام البطاقة ولم تُطابق المواصفات أو معايير الجودة أو الغرض الذي أراده العميل ووعد بها البائع.

iv. لا يتحمل البنك مسؤولية أية خسائر أو تكاليف أو أضرار لحقت بالعميل نتيجة أي عطل في أداء الأجهزة أو المعدات المرتبطة في استخدام بطاقات الخصم.

د) بنود متفرقة:

تُطبق شروط بطاقات الخصم إلى جانب كافة الشروط والأحكام الأخرى ذات الصلة بما فيها على سبيل المثال دون أن تقتصر على الشروط والأحكام الخاصة بالحساب وشروط وأحكام بطاقات فيزا.

17.3 حساب التوفير الاستثماري (للأفراد فقط):

أ. تخضع حسابات التوفير لمتطلب الحد الأدنى للرصيد والذي يبلغ 25,000 ريال قطري كما تم تحديده من قبل البنك. كل رصيد أقل من هذا الحد لن يحصل على أرباح. ولن يقوم البنك بإصدار أية دفاتر شيكات لأصحاب حسابات التوفير ولا يجوز للعميل بدوره القيام بإصدار أوامر دفع أو تحرير شيكات على هذه الفئة من الحسابات. يقوم البنك بإصدار بطاقة خصم لصاحب الحساب تمكنه من الاستفادة من خدمات أجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع.

ب. يقوم البنك بصفته المُضارب وفقاً لأحكام المضاربة باستثمار المبلغ المتاح في حساب التوفير وفقاً للحد الأدنى للرصيد الشهري.

ت. يتم استثمار مبالغ حسابات التوفير وفقاً لأساس المضاربة المطلقة في صناديق استثمارية مشتركة تجمع كلا المودعين والمساهمين ويقوم البنك باستثمار نسبة من أرصدة حسابات التوفير وفقاً للممارسات المعتادة ويتم توزيع صافي الأرباح من صندوق الاستثمارات المشترك بين المودعين والمساهمين وفقاً لحصة كل منهم في الاستثمار، ويحق للبنك بصفته المضارب نسبة من صافي الأرباح المحققة وكما هو متفق عليه فإن المضارب يتحمل أية خسائر ناجمة عن خرق أو مخالفة شروط المضاربة. هذا ويقوم البنك بتوفير النسب سالفة الذكر عند طلب ذلك.

ث. تبلغ مدة الاستثمار في حسابات التوفير شهراً واحداً يبدأ أول أيام الشهر الميلادي وتُجدد تلقائياً إلى أن يقوم العميل بسحب كامل أو جزء من رصيده وفقاً لرغبة العميل وفي هذه الحالة يستحق العميل أرباح عن الفترة السابقة لتاريخ السحب، أما في حال إغلاق حساب التوفير فتحتسب نسبة الأرباح عن الفترة التي تسبق تاريخ إغلاق الحساب.

ج. يقوم البنك بإيداع الأرباح في نفس حساب العميل وفقاً للفترات المعلن عنها ما لم يطلب العميل خلاف ذلك كما يفوض العميل البنك باستثمار قيمة الأرباح المحققة والتي تم إيداعها في الحساب وفقاً لنفس شروط وأحكام الاستثمار الخاصة بحسابات التوفير.

17.4 حساب توفير فسيل:

أ. يقوم البنك عبر حسابات توفير فسيل باستثمار المبالغ المودعة في الحساب على أساس المضاربة المطلقة حيث قامت هيئة الرقابة الشرعية بالموافقة على تلك الاستثمارات ويكون للبنك الحق في القيام بأية أعمال يراها مناسبة لتحقيق المنفعة التي تعود على الطرفين.

ب. يُسمح بفتح حساب فسيل واحد فقط لكل عميل.

ت. الحد الأدنى للرصيد 100,000 ريال قطري. هذا الحد هو 2,000,000 ريال قطري لحساب فسيل لذوي الملاءة العالية، وفي حال قل رصيد العميل عن ذلك في أي وقت خلال الشهر الميلادي فإنه سيتم خفض نسبة الأرباح لتصبح نفس النسبة المطبقة على حسابات التوفير العادية.

ث. في حال تنفيذ أكثر من عملية سحب واحدة أو عملية دفع (وتشمل أي شكل من أشكال العمليات بما في ذلك عمليات أجهزة نقاط البيع في المحلات التجارية) في أي وقت خلال الشهر فإنه سيتم خفض نسبة الأرباح لتصبح نفس النسبة المطبقة على حسابات التوفير العادية.

ج. يتم منح العميل بطاقة خصم مع حسابات فسيل والتي تُمكن العميل من إجراء السحوبات والإيداعات من/إلى الحساب.

ح. يمكن للعميل إجراء السحوبات فقط عن طريق النماذج المخصصة لذلك أو عن طريق بطاقة الخصم (باستخدام الرقم السري للبطاقة) التي يقوم البنك بتزويد العميل بها، ويسمح بإجراء السحوبات عبر أمناء الصندوق في البنك فقط من قبل صاحب الحساب نفسه بعد التحقق من هويته، إلا إن قام العميل بترتيب إجراء آخر.

خ. تستحق الأرباح على الودائع التي تبلغ قيمتها 2 مليون ريال قطري أو أقل شهرياً، أما الودائع التي تزيد عن 2 مليون ريال فتستحق أرباح عن مبلغ 2 مليون ريال قطري فقط. الحد الأقصى 10,000,000 ريال قطري لحساب فسيل لذوي الملاءة العالية.

د. يتم احتساب ودفع الأرباح على حسابات توفير فسيل شهرياً وفقاً للحد الأدنى للرصيد ويتم دفعها شهرياً.

17.5 حساب توفير جيلكم:

أ. يقوم البنك عبر حسابات توفير جيلكم باستثمار المبالغ المودعة في الحساب على أساس المضاربة المطلقة حيث قامت هيئة الرقابة الشرعية بالموافقة على تلك الاستثمارات ويكون للبنك الحق في القيام بأية أعمال يراها مناسبة لتحقيق المنفعة التي تعود على الطرفين.

ب. يجوز أن تكون حسابات توفير جيلكم باسم قاصرين ويتم فتح هذه الحسابات من قبل والد الطفل (أو والدته بموجب موافقة الوالد) أو من قبل الشخص الوصي على العميل القاصر (ما دون 18 عاماً).

ت. الحد الأدنى للرصيد 5,000 ريال قطري. هذا الحد هو 2,000,000 ريال قطري لحساب جيلكم. وفي حال قل رصيد العميل عن ذلك في أي وقت خلال الشهر فإنه سيتم خفض نسبة الأرباح لتصبح نفس النسبة المطبقة على حسابات التوفير العادية.

ث. يتم منح العميل بطاقة خصم مع حسابات جيلكم والتي تُمكن العميل من إجراء السحوبات والإيداعات من/إلى الحساب إلا أنه ليس من الممكن استخدام هذه البطاقة إلا من قبل والد الطفل (أو والدته بموجب موافقة الوالد) أو من الشخص الوصي على العميل القاصر (ما دون 18 عاماً).

ج. يحق لوالدي العميل القاصر أو الأوصياء عليه (وفقاً للصلاحيات الممنوحة للوصي بموجب أمر المحكمة) فقط تنفيذ السحوبات على حساب القاصر إلى أن يبلغ سن الرشد.

ح. يُسمح بفتح حساب جيلكم واحد فقط لكل عميل.

خ. يمكن للعميل إجراء السحوبات فقط عن طريق النماذج المخصصة لذلك أو عن طريق بطاقة الخصم (باستخدام الرقم السري للبطاقة) التي يقوم البنك بتزويد العميل بها، ويسمح بإجراء السحوبات عبر أمناء الصندوق في البنك فقط من قبل الوصي على الحساب نفسه بعد التحقق من هويته، ما لم يقم الوصي بترتيب إجراء آخر.

د. تستحق الأرباح على الودائع التي تبلغ قيمتها 2 مليون ريال قطري أو أقل شهرياً، أما الودائع التي تزيد عن 2 مليون ريال فتستحق أرباح عن مبلغ 2 مليون ريال قطري فقط.

ذ. يتم احتساب الأرباح على حسابات توفير جيلكم شهرياً (شهراً ميلادياً) ويتم دفعه شهرياً وفقاً للحد الأدنى للرصيد المتوسط.

ر. عند بلوغ سن الرشد فإنه لن يُسمح لوالد العميل أو لوصيه بإدارة الحساب كما سيتم تحويل حساب جيلكم إلى حساب عادي ويتطلب ذلك استيفاء النماذج المخصصة وتقديمها للبنك من قبل القاصر بعد بلوغه سن الرشد.

17.6 حسابات الودائع الاستثمارية لأجل/تحت الطلب:

أ. هي حسابات يقوم البنك بفتحها للأفراد والشركات والمؤسسات والجهات الاعتبارية وبالإمكان فتح هذه الحسابات سواء بالريال القطري أو أية عملة أخرى كما هو متفق عليه من قبل البنك وذلك وفقاً للحد الأدنى للرصيد الذي يقوم البنك بتحديده والإعلان عنه في مختلف فروع البنك.

ب.لا يقوم البنك بإصدار دفاتر شيكات عن هذه الحسابات وعليه فإن السحوبات النقدية تتم فقط من خلال ملىء نماذج البنك المخصصة لذلك.

ت.يقوم البنك بصفته المُضارب وفقاً لأحكام المضاربة باستثمار المبالغ المتاحة في حساب تحت الطلب وفقاً للحد الأدنى للرصيد اليومي في الحساب.

ث.يتم استثمار مبالغ حسابات تحت الطلب وفقاً لأساس المضاربة المطلقة في صناديق استثمارية مشتركة تجمع كلاً من المودعين والمساهمين ويقوم البنك باستثمار نسبة من أرصدة هذه الحسابات ويتم توزيع صافي الأرباح من صندوق الاستثمارات المشتركة بين المودعين والمساهمين وفقاً لحصة كل منهم في الاستثمار ويحق للبنك بصفته المضارب نسبة من صافي الأرباح المحققة وكما هو متفق عليه فإن المضارب يتحمل أية خسائر ناجمة عن خرق أو مخالفة شروط المضاربة هذه ويقوم البنك بتوفير النسب سالفة الذكر عند طلب ذلك.

ج. تبلغ مدة الاستثمار في حسابات الاستثمار تحت الطلب شهراً واحداً يبدأ أول أيام الشهر وتُجدد تلقائياً إلى أن يقوم العميل بسحب كامل أو جزء من رصيده وفقاً لرغبة العميل.

ح. يقوم البنك بإيداع أرباح الحساب تحت الطلب في نفس حساب العميل وفقاً للفترات المعلن عنها ما لم يطلب العميل خلاف ذلك كما يفوض العميل البنك باستثمار قيمة الأرباح المحققة والتي تم إيداعها في الحساب وفقاً لنفس شروط وأحكام الاستثمار الخاصة بحسابات الودائع تحت الطلب.

خ. في حال انخفض رصيد العميل عن الحد الأدنى للرصيد كما هو مقرر فإنه يجوز للبنك وفقاً لتقديره الخاص إغلاق حساب تحت الطلب وتحويل رصيده إلى حساب التوفير أو الحساب الجاري الخاص بالعميل، وفي كافة الأحوال فإن البنك سيقوم بخصم الرسوم اللازمة من حساب العميل عند انخفاض رصيده عن الحد الأدنى المقرر.

17.7 حسابات ودائع الاستثمار الثابتة:

أ. هو حساب يفوض فيه المودع (رب المال) البنك (المضارب) باستثمار الوديعة بموجب اتفاقية المضاربة المطلقة وفقاً لمبادىء الشريعة الإسلامية.

ب. الحد الأدنى لرصيد الإيداع هو 50,000 ريال قطري.

ت. يتم استثمار مبالغ حسابات الودائع الثابتة وفقاً لمبدأ المضاربة المطلقة في صناديق استثمارية مشتركة تجمع كلاً من المودعين والمساهمين ويقوم البنك باستثمار نسبة من أرصدة حسابات الودائع الثابتة وفقاً للممارسات المعتادة ويتم توزيع صافي الأرباح من صندوق الاستثمارات المشتركة بين المودعين والمساهمين وفقاً لحصة كل منهم في الاستثمار ويحق للبنك بصفته المضارب نسبة من صافي الأرباح المحققة وكما هو متفق عليه فإن المضارب يتحمل أية خسائر ناجمة عن خرق أو مخالفة شروط المضاربة ويقوم البنك بتوفير النسب سالفة الذكر عند طلب ذلك

ث. تُستحق الأرباح عن الودائع في اليوم الأخير من كل شهر ميلادي ويتم إيداعها في حساب العميل أو دفعها وفقاً للتعليمات التي يصدرها العميل في وقت توزيع الأرباح أي بما لايتجاوز يوم العمل الخامس من الشهر التالي لفترة الأرباح المستحقة.

ح. يتم احتساب أرباح الودائع التي تُستحق خلال الشهر وفقاً لنتائج آخر يوم عمل كما هو متفق عليه على أساس التبرئة والمصالحة بين البنك والعميل.

خ. يقوم البنك بالإعلان عن نسبة الأرباح الخاصة بهذه الحسابات على كشوف الأرباح ويجوز للبنك تعديل هذه النسبة من وقت لآخر وفقاً لتقديره الخاص شريطة إخطار العميل من خلال البنك أو فروعه أو أي من قنواته الأخرى بالإعلان عن ذلك وفي حال عدم إبداء العميل/ العملاء أي اعتراض خلال (15) يوماً ميلادياً من تاريخ الإخطار، فإن ذلك سيعتبر كموافقة من قبل العميل على هذا التعديل.

ج. لا يجوز للمودع سحب كامل أو جزء من المبلغ الذي قام بإيداعه قبل انقضاء الفترة المحددة إلا في بعض الحالات الخاصة التي قد تسمح بها إدارة البنك للمودع بسحب كامل أو جزء من المبلغ مع دفع الأرباح حتى تاريخ السحب وفقاً لمعدلات الربح المعلن عنها والخاصة بحسابات توفير الاستثمار للفترة السابقة ويكون لإدارة البنك الحق في اتخاذ القرار الأنسب فيما يتعلق بالتعامل مع الودائع في تلك الحالات الخاصة.

د. يعتبر أن العميل قد وافق على تجديد الوديعة بصورة تلقائية بعد استحقاقها ما لم يعط تعليمات تفيد بخلاف ذلك قبل (4) أيام عمل من تاريخ انقضاء مدة الاستثمار.

ذ. باستثناء حسابات ودائع الاستثمار بالريال القطري فإن البنك لا يكون ملزماً بدفع مبلغ الوديعة بعملة الإيداع، ويتعهد البنك بتحويل قيمة الوديعة في عملة الإيداع وفقاً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ الدفع وذلك بناءً على طلب العميل.

17.8 حساب الأرباح مقدماً

أ. هذا حساب يوكّل فيه المودع (رب المال) البنك بصفته (المضارب) في استثمار أموال الوديعة وفقاً لاتفاقية مضاربة مطلقة خاضعة لمبادئ الشريعة الإسلامية.

ب. إن الحد الأدنى لرصيد حساب وديعة لأجل - أرباح مقدماً هو 250,000 ريال قطري وعند تغيير هذا الحد سيتم إعلان التفاصيل من خلال مكان واضح للعملاء.

ت. يتم دفع الربح مقدماً بإيداعه في حساب العميل على الأموال المودعة باستخدام معدل الربح العام/ التاريخي المعلن في صندوق المضاربة الحالي للبنك. في اليوم الأخير من كل شهر يتم حساب الربح الفعلي وذلك باستخدام آلية توزيع ربح المضاربة ويتم تسجيل أي من الفروق بين الربح المدفوع مقدماً والربح الحقيقي المكتسب لإجراء التسوية بين الربح الحقيقي المكتسب والربح المدفوع مقدماً عند حلول موعد الاستحقاق/ التجديد.

ث. في حالة كسر الوديعة قبل موعد الاستحقاق يقوم البنك بسحب جميع الأرباح المدفوعة مقدماً من رأس المال ويعيد حساب الربح بناءً على معدل الربح المتعامل به لحسابات التوفير وتقييده إلى حساب العميل.

ج. يتم استثمار أموال وديعة ثابتة غير مقيدة وفق مبادئ المضاربة المطلقة في صندوق استثماري مشترك بين المودعين والمساهمين وبالتالي يقوم البنك باستثمار نسبة ملائمة وفقاً لفترة الاستحقاق وإجراءات البنك الاعتيادية. ويتم توزيع الأرباح الصافية من صندوق الاستثمار المشترك بين المودعين والمساهمين وفق حصة كل منهما في الاستثمار. ويستحق البنك نسبة من صافي الأرباح المتحققة. ويتحمل المضارب حسب الاتفاق، أية خسائر ناتجة عن إهمال أو مخالفة لشروط المضاربة. والنسبة المئوية المذكورة أعلاه متاحة عند الطلب.

ح. يتم تسوية الربح المدفوع مقدماً على الودائع إذا كان تاريخ الاستحقاق في أثناء الشهر، وذلك على أساس نتائج آخر يوم عمل من الشهر ومن خلال تبرئة وترضية بين البنك والعميل. ويجب أن يتم ذكر نسبة الربح على هذا الحساب في كشف الربح وللبنك مطلق الحرية في إجراء أي تعديل على نسبة الربح بعد الإعلان عن الأرباح بما يتعلق بالمضاربات السارية، شريطة أن يتم إخطار العميل من خلال وضع إعلان في البنك أو أحد فروعه.

خ. لا يجوز للمودع أن يسحب وديعته كاملة أو جزءاً منها قبل انتهاء المدة، إلا في حالات خاصة شريطة أن تسمح له إدارة البنك بسحب جزءٍ منها أو كاملها، وأن تحتفظ بحق تعديل معدل الربح إلى حين تاريخ السحب وفق معدل الربح المعلن لحساب التوفير بما يتعلق بالفترة الماضية كما أنها تحتفظ بحق اتخاذ القرار بشأن معاملة الوديعة في تلك الحالة.

د. يعتبر أن العميل موافق على تجديد الوديعة تلقائياً عند نهاية المدة ما لم يبلغ بخلاف ذلك قبل (4) أربعة أيام عمل من تاريخ انتهاء فترة الاستثمار.

ذ. تشكل هذه الأحكام و الشروط جزءاً لا يتجزأ من اتفاقية الخدمات المصرفية الموقعة بين البنك و العميل.

17.9 حساب توفير ثراء

الودائع

1. يفتح البنك حسابًا للمودع الذي يتم تعيين رقم حساب وإصدار بطاقات الصراف الآلي له.

2. يتم إيداع الأموال عن طريق زيارة فرع من فروع البنك شخصيًا. ويجوز إرسال الشيكات عن طريق البريد أو تودع من خلال الصراف الآلي أو من خلال وكلاء التحصيل لدى البنك المفوضين لإيداع مبالغهم في الحساب.

3. في حالة الوديعة غير النقدية مثل الشيكات والأوراق التجارية والأوراق المصرفية و/أو الأوراق القابلة للتداول الأخرى، يعتبر البنك مجرد محصل لمثل هذه الشيكات أو الأوراق، وينبغي أن يكون المودع هو المدفوع له أو المستفيد منها.

4. في الحالتين المذكورتين في البنود 2 و3 أعلاه، لا يعتبر الرصيد الدائن الموضح في الحساب نهائيًا إلا بعد تخليص واستلام البنك لمبالغ هذه الشيكات أو الأوراق، وفي حالة عدم تحصيل المبالغ الدائنة، يجوز إجراء إدخال عكسي في الحساب لبيان الرصيد الفعلي.

5. ينبغي الإشارة إلى رقم الحساب في نموذج الإيداع أو السحب. وفي حالة عدم بيان رقم الحساب، لا يعالج البنك طلب المودع ولا يتحمل أية مسؤولية عن هذا الطلب.

السحب

1. يُسمح بالسحب من خلال بطاقات الصراف الآلي أو من خلال زيارة الفرع شخصيًا أو من خلال القنوات الإلكترونية (الخدمات المصرفية عبر الإنترنت، الخدمات المصرفية عبر الجوال إلخ)، ويتم تفعليها من خلال التحقق من أوراق الاعتماد إلكترونيًا أو عن طريق الممثلين المفوضين من خلال التحقق من صحة التوقيعات مع النموذج الإيضاحي المتاح لدى البنك.

2. يعتبر أي مبلغ يدفعه البنك لمستخدم بطاقة الصراف الآلي أو الذي يظهر توقيعه على نموذج السحب لدى البنك سحبًا صحيحًا وسليمًا. وفي حالة فقدان بطاقة الصراف الآلي، ينبغي أن يخطر المودع البنك بذلك على الفور بشكل مكتوب. وفي مثل هذه الحالة، يتخذ البنك الإجراء اللازم لوقف استخدام البطاقة المفقودة ويصدر على نفقة صاحب البطاقة بطاقة بديلة جديدة.

الإدراج في سحوبات الجوائز

1. بالنسبة للجوائز الشهرية: من خلال الاحتفاظ بحد أدنى من الرصيد يبلغ 10,000 ر.ق شهريًا، يمنح كل 1,000 ر.ق المودعين فرصة واحدة في السحوبات الشهرية. ويكون العملاء الذين يدخلون في منتصف الشهر مؤهلين من الشهر التقويمي القادم.

2. بالنسبة للجوائز الربع سنوية: من خلال الاحتفاظ بحد أدنى من الرصيد يبلغ 10,000 ر.ق شهريًا لفترة متتالية تمتد 3 شهور، يمنح كل 1,000 ر.ق المودع فرصة واحدة في السحوبات الربع سنوية. إذا انخفض الحد الأدنى للرصيد في كل أو أي شهر من فترة الأشهر الثلاثة، لا يحصل العميل على أية فرصة. ويحصل العملاء الذين يدخلون البرنامج في منتصف الربع السنوي على فرصة في السحوبات في نهاية الربع القادم حسب التقويم.

3. تُجرى سحوبات الجوائز في الحساب الإسلامي لبنك دخان هذا وفقًا لجدول الجوائز, وتخضع لمتطلبات الأهلية على النحو الذي يعلنه البنك من حين لآخر. ويحتفظ البنك بحق تغيير هذه الشروط والأحكام وتواتر السحوبات (بما في ذلك معايير الأهلية) والجوائز وهيكل الجوائز حسب تقديره الخاص في أي وقت من الأوقات بموجب إخطار مُسبق مدته شهر واحد إلى العملاء من خلال أية وسيلة اتصال على النحو الذي يراه البنك مناسبًا.

4. يمنح كل الجوائز فقط لحساب العميل الموجود بالبنك.

5. في حالة مغادرة الفائزين الشهريين للدولة قبل الانتهاء من الفحوى الكاملة لدفع الجائزة, يستمر البنك في ايداع الجائزة بالحساب إذا ظل موجودًا لدى البنك. ولا يتحمل البنك أية تكلفة إضافية لتحويل الأموال أو إعادتها.

الإقصاء من جوائز السحوبات

1. إذا انخفض الحد الأدنى للرصيد الشهري عن 10,000 ر.ق، لا يُعد العميل في السحب لهذا الشهر. وفيما يتعلق بالسحوبات الربع سنوية، ينبغي ألا يقل الحد الأدنى للرصيد في كل شهر لمدة ثلاثة أشهر متتالية عن 10,000 ر.ق.

2. إذا تجاوز عدد معاملات السحب أكثر من مرتين في الشهر الواحد حينئذ يتم استثناء العميل من السحب الشهري, وإذا تجاوز عدد مرات السحب أكثر من 6 مرات في مدة ثلاثة أشهر (المحددين للسحب الربع سنوي) حينئذ يتم استثناء العميل من السحب الربع السنوي.

3. ينبغي ألا يكون العميل مقصرًا مع البنك فيما يتعلق بأية تسهيلات ائتمانية إذا تم الحصول عليها من البنك, وينبغي ألا يكون في قاعدة بيانات القائمة السوداء و/ أو لم يرتكب أية جريمة جنائية وفقا لقوانين دولة قطر.

متفرقات

1. يحتفظ البنك بحق استخدام اسم الفائزين وصورهم في كل الحملات الترويجية والإعلانية الحالية/ المستقبلية و/ أو المواد التسويقية.

2. في حالة وفاة الفائز المؤسفة بعد إعلان النتائج, يتم إيداع المبلغ للوريث القانوني للعميل (الذي تعينه المحكمة) الموجود لدى البنك.

3. يتم استثناء كل حسابات موظفي ومديري البنك وفروعه/ البنوك التابعة له وأفراد عائلتهم المباشرين (الآباء والأمهات والزوج/ الزوجة والأطفال) من سحوبات الجوائز. ويتحمل ذلك الموظف مسؤولية إخطار البنك إذا فاز أي من أفراد عائلته المباشرين على النحو المحدد أعلاه بأي سحب على جوائز. في حال فوز أي مدير/ موظف يمثل كيان/ مجموعة بنك دخان أو فرد من أفراد عائلته/ عائلتها المباشرين بسحب الجوائز, يحتفظ البنك بحق رفض الجائزة المالية أو المطالبة باسترداد أية جائزة مدفوعة (دون الإخلال) ويُجري سحب آخر لتحديد الفائز المؤهل.

4. يُسمح لجميع عملاء بنك دخان المؤهلين بالمشاركة في برنامج جائزة الحساب الإسلامي هذا. ولا توجد أية سحوبات شهرية خلال سحوبات جوائز الربع سنوية.

5. يتاح كل الجوائز لجميع العملاء المؤهلين للبنك والمشاركين في البرنامج.

6. تُعقد كل السحوبات تحت إشراف ممثلين من البنك ومن الامتثال الشرعي وممثل الحكومة ذات الصلة (وزارة التجارة)، وتعد نتيجة السحب نهائية.

7. تخضع وتُفسر هذه الشروط والأحكام وفقًا لقوانين دولة قطر, شريطة عدم التعارض مع قواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية, ويخضع العميل بموجب هذا المستند للاختصاص غير الحصري للمحاكم القطرية.

8. تخضع هذه الشروط والأحكام لشروط وأحكام البنك العامة لفتح حساب. وفي حالة النزاع بين شروط وأحكام البنك العامة لفتح حساب وهذه الشروط والأحكام, تنطبق شروط وأحكام البنك العامة لفتح حساب.

9. الأتعاب والرسوم: يوافق العميل ويقبل ويفوض البنك بخصم كل الأتعاب والرسوم والنفقات التي تنشأ من حسابه لدى البنك من حسابه. إذا لم يقبل العميل الزيادة أو الرسوم الجديدة, يكون لديه/ لديها خيار إنهاء العلاقة في غضون 15 يومًا من تطبيق الرسوم. إذا لم ينه العميل العلاقة في غضون هذه المدة, تعتبر هذه الرسوم مقبولة من جانبه/ جانبها.

10. يستثمر البنك باعتباره مضارباً وفقاً لأحكام المضاربة المطلقة أموال الحسابات على أساس الرصيد الشهري الأدنى المتاح في الحساب. وتُستثمر أموال الحساب وفقاً لأساس المضاربة غير المقيد في صندوق الاستثمار المشترك بين المودعين والمساهمين. ويقوم البنك باستثمار نسبة مئوية من الأرصدة وفقاً لممارسته القياسية, ويتم توزيع الأرباح الصافية من صندوق الاستثماري المشترك بين المودعين والمساهمين وفقاً لحصة كل واحد منهما في الاستثمار. ويحق للبنك باعتباره مُضارباً نسبة مئوية من صافي الأرباح المحققة. وكما هو متفق عليه، يتحمل المضارب أية خسارة تعزى إلى الإهمال أو إلى مخالفة شروط المضاربة. وتُتاح النسب المئوية المذكورة أعلاه عند الطلب.

11. تكون فترة الاستثمار شهراً تقويمياً واحداً يبدأ من اليوم الأول من الشهر بتجديد تلقائي ما لم يتم سحب الرصيد بالكامل أو جزء منه كلما رغب العميل. وفي هذه الحالة, يخضع للأرباح لمدة قبل تاريخ السحب. وبالنسبة للحسابات التي تغلق خلال الشهر, يُجرى الحساب في اليوم الذي يكون قبل يوم أساس الإغلاق. وتتم إضافة أرباح حساب الادخار إلى الحساب نفسه وفقاً لما يعلنه البنك بشكل متكرر ما لم يطلب العميل خلاف ذلك, ويقوم العميل بتفويض البنك لاستثمار الأرباح المحققة عقب تاريخ المنح وفقاً لنفس شروط وأحكام استثمار حساب الادخار. ويكون الحد الأدنى للرصيد المطلوب للمشاركة في الصندوق هو 3,000 ر.ق.

12. لا يحق لأي عميل فائز في جائزة مليون ريال في عام سابق أن يتأهل للمشاركة في عملية سحب الجائزة ذاتها للسنة اللاحقة. على سبيل المثال العميل الفائز بجائزة مليون ريال في عام 2015 أو عام 2016 سيتم استبعاده من سحوبات جائزة مليون ريال في عام 2017.

13. لا يحق لأي عميل أن يحصل على أكثر من ثلاث جوائز من الجوائز الشهرية، وسيتم استبعاده من عمليات السحب القادمة خلال السنة ذاتها.

معلومات العميل

1. يتعهد العميل بموجب هذا المستند بتقديم كل المعلومات والشرح والمستندات الداعمة ذات الصلة بفتح أي حساب للبنك عندما يتطلب ذلك.

2. ينبغي أن يخطر العميل البنك عند أي تغيير في أية معلومات خاصة به مقدمة للبنك.

3. يتعهد العميل بتقديم نسخ محدثة من مستندات هويته/ هويتها للبنك في حال انتهائها أو حدوث تغيير بها.

الشروط العامة

يحق للبنك - دون منح إخطار مُسبق- الاستيلاء على أرصدة الحساب وإجراء مقاصة عليها مقابل أي التزام مستحق على الحساب لصالح البنك تحت أي حساب آخر أو لأي سبب أي كان, وسواء كانت التزامات الحسابات المستحقة تجاه البنك حالية أو مستقبلية. ويتنازل حامل الحساب بموجب هذا المستند عن أي حق لأي كان في الطعن في صحة سجلات البنك, شريطة ألا يُفسر على أنه أية موافقة أو التزام من جانب البنك لمنح تسهيلات ائتمانية من أي نوع.

شروط وأحكام بطاقات الائتمان والخصم:

18. تعاريف:

الحساب: يقصد به حساب بطاقة الائتمان/الخصم لدى البنك الذي يفوض من خلاله حامل البطاقة البنك بخصم قيمة المدفوعات التي تم تنفيذها من خلال هذه البطاقة.

الوديعة: المبالغ النقدية (إن وُجدت) التي يتم إيداعها كضمانة لدى البنك لقاء وفاء العميل لكافة التزاماته المترتبة على الحساب الخاص بالبطاقة.

الحد الأدنى للسداد: وهو المبلغ المحدد في كشف الحساب والذي يلتزم العميل بسداده في أو قبل موعد استحقاقه بغرض ضمان استمرار تشغيل البطاقة.

تاريخ استحقاق السداد: وهو التاريخ المحدد في كشف الحساب والذي مع حلوله يلتزم العميل بسداد رصيده الحالي أو أي جزء منه أو الحد الأدنى منه.

الرصيد الحالي/ المديونية القائمة: إجمالي الرصيد المدين (ويشمل كافة الرسوم والعمولات التي يتم خصمها من حساب البطاقة) القائم على حساب البطاقة الذي يتوجب سداده في تاريخ إصدار كشوف الحساب.

18.1 البطاقة:

أ. تُعد البطاقة ملكاً للبنك ويلتزم العميل بتسليمها للبنك فور طلب البنك لذلك.

ب. يحق للبنك وفقاً لتقديره الخاص ودون أي إشعار مسبق للعميل بإيقاف استخدام البطاقة سواء بشكل مؤقت أو دائم أو رفض طلب تنفيذ أية عملية دفع من خلال البطاقة.

ت. لايضمن البنك السلع أو الخدمات التي يقوم العميل بشرائها ودفع قيمتها من خلال البطاقة ولن يكون البنك طرفاً في أية نزاعات قد تنشأ بين شركة تأمين وحامل البطاقة وأي طرف ثالث.

ث. يتحمل حامل البطاقة مخاطر تسليم البطاقة عن طريق البريد، ويتم تسليم البطاقة إلى صاحبها أو إلى شخص مفوض باستلامها من قبل حامل البطاقة بموجب تعليمات مكتوبة ويتم ذلك على مسؤولية حامل البطاقة.

ج. يجب على العميل توقيع البطاقة فور استلامها ويمكن استخدام البطاقة فقط كما هو مبين أدناه:

i. تستخدم البطاقة فقط من قبل حامل البطاقة المبين اسمه عليها.

ii. تخضع البطاقة لأحكام الاتفاقية المطبقة في وقت استخدام البطاقة.

iii. تستخدم البطاقة ضمن الحدود التي يبينها البنك لحامل البطاقة من وقت لآخر.

iv. تستخدم ضمن فترة الصلاحية المبينة على البطاقة.

v. يتم تجديد بطاقات الخصم تلقائياً قبل انقضاء مدتها إلا في حال طلب العميل خطياً خلاف ذلك قبل (45) يوماً من انتهاء صلاحية البطاقة.

ح. يتوجب على العميل بصفته حامل البطاقة بالمحافظة على الرقم السري الخاص بالبطاقة بكل سرية وخصوصية وأن لا يسمح لأي شخص آخر باستخدام الرقم السري الخاص به.

خ. يقوم البنك بوضع حد للبطاقة وإشعار العميل بذلك، ويجوز للبنك تغيير الحد الخاص بالبطاقة في أي وقت مع إخطار العميل بأي تغيير، ولايُسمح للعميل بتجاوز الحد الخاص بالبطاقة دون موافقة مسبقة من البنك وفي حال تجاوز العميل ذلك الحد فإنه يحق للبنك تقاضي رسوم لقاء ذلك.

د. سيتم تحويل أية عملية تُنفذ على البطاقة بعملة أخرى إلى عملة البطاقة ووفقاً لأسعار الصرف المقررة من قبل فيزا كما تخضع هذه العمليات لرسوم الصرف التي يحددها البنك.

ذ. لايجوز للعميل استخدام بطاقته في أي غرض غير مشروع بما في ذلك شراء السلع والخدمات التي تحظرها الشريعة الإسلامية أو القوانين المعمول بها في أي مكان تُستخدم فيه البطاقة ويحق للبنك رفض تنفيذ العمليات التي ترتبط بأطراف تُعتبر محظورة من قبل الشريعة الإسلامية.

ر. في حال استخدام العميل الرقم السري للبطاقة إلى جانب البطاقة لتنفيذ عملية في أحدى المحلات التجارية أو عبر جهاز الصراف الآلي فإن أية عمليات من هذا الشكل تظهر في سجلات البنك تعتبر مُلزمة للعميل.

ز. يجب على العميل الاتصال على الرقم 8008555 لتفعيل البطاقة.

س. يجب على العميل أن يحرص على اتخاذ حاملي البطاقات الإضافية كافة الإجراءات اللازمة والمبينة أعلاه فيما يتعلق بأية بطاقات إضافية يصدرها البنك لهم.

18.2 السلفة النقدية:

أ. يجوز للعميل الحصول على سُلفة نقدية باستخدام البطاقة وفقاً لما يحدده البنك من وقت لآخر وذلك عبر أي من الوسائل التالية:

i. من خلال تقديم البطاقة لأي من فروع البنك أو فرع من أعضاء مؤسسة فيزا الدولية (VISA International) والتي تقدم تسهيلات من هذا القبيل إلى جانب تزويد الفرع أو المؤسسة بإثبات هوية رسمي ومعتمد دولياً مع توقيع نموذج المعاملة الخاصة بذلك.

ii. من خلال استخدام البطاقة عبر أي جهاز صراف آلي تابع للبنك أو أي جهاز تابع لأية مؤسسة أخرى يجمعها اتفاقية مع البنك وفي هذه الحالات فإن قيمة السلفة تُحدد وفقاً للحد اليومي للسحوبات النقدية عبر جهاز الصراف الآلي المستخدم.

ب. من خلال تحويل المبلغ من بطاقة العميل إلى الحساب المراد لدى البنك (جاري، حساب توفير استثماري، حساب وديعة لأجل) بحيث يُعتبر التحويل كسلفة نقدية ويتقاضى البنك بموجبه الرسوم المطبقة على السلفة النقدية.

ت. يقوم العميل بدفع رسوم السلفة النقدية التي قام بالحصول عليها من خلال البطاقة ويجوز للبنك تغيير رسوم السلفة النقدية من وقت لآخر دون الرجوع للعميل .

18.3 المدفوعات:

أ. يلتزم حامل البطاقة بدفع كافة المبالغ المترتبة على البطاقة بالإضافة إلى دفع قيمة أية خسائر قد يتحملها البنك نتيجة لاستخدام البطاقة أو نتيجة لخرق حامل البطاقة لأي من بنود هذه الاتفاقية.

ب. يتحمل حامل البطاقة الرئيسية كافة المبالغ المترتبة على بطاقته بالإضافة إلى البطاقات الإضافية التي قام البنك بإصدارها للعميل.

ت. للبنك الحق في مطالبة حامل البطاقة الرئيسية أو حاملي البطاقة الإضافية منفردين أو مجتمعين بدفع الرسوم والتكاليف التي تكبدها البنك من خلال استخدامهم للبطاقة.

ث. يقوم البنك بتوفير كشف الحساب عبر الإنترنت أو ورقياً ولا يُعد عدم استلام العميل لكشف الحساب أو عدم قدرته على استعراض كشف الحساب عبر الإنترنت سبباً مبرراً لعدم سداد العميل المبالغ المستحقة للبنك.

ج. يتوجب على العميل التحقق من المبالغ التي تظهر في كشف الحساب الوارد إليه وإبلاغ البنك عن أية فروقات في غضون (15) يوماً ميلادياً من تاريخ الكشف ولن يقبل البنك مسؤولية أي اعتراض يرد بعد المهلة المحددة.

ح. يوافق العميل على سداد إجمالي المبالغ والرسوم التي تظهر في كشف الحساب للبنك والتي تمثل الرصيد الحالي في موعد لا يتجاوز تاريخ استحقاق السداد.

خ. في حال لم يقم العميل بسداد مبلغ المديونية/ الحد الأدنى في موعد استحقاقها بحيث يبقى مبلغ المديونية قائماً حتى موعد صدور كشف الحساب التالي، سيقوم البنك بإضافة المبلغ غير المسدد إلى مبلغ الحد الأدنى للسداد في كشف الحساب التالي ويكون مستحق السداد على الفور.

د. لايجوز للعميل تنفيذ معاملات على البطاقة تتجاوز الحد الأقصى الحالي للبطاقة دون الحصول على موافقة مسبقة من البنك ويلتزم العميل بسداد كامل قيمة هذا التجاوز فور طلب البنك لذلك بالإضافة إلى الحد الأدنى للسداد. في حال لم يلتزم العميل بسداد كامل المبلغ المطلوب فإنه يحق للبنك بموجب ذلك إلغاء البطاقة فوراً ودون أي إشعار مسبق للعميل وعليه يُستحق فوراً سداد كامل مبلغ المديونية المترتب على البطاقة.

ذ. أية متأخرات أو معاملات تخالف هذه الشروط والأحكام تصبح واجبة السداد فوراً للعميل.

ر. يقوم العميل بسداد المبالغ وفقاً للترتيب المبين أدناه (أو بأي ترتيب آخر يراه البنك مناسباً):

i. جميع الرسوم غير المسددة والسلفة النقدية والمبالغ والتكاليف المبينة في أي كشف حساب سابق؛

ii. جميع الرسوم غير المسددة والسلفة النقدية والمبالغ والتكاليف المبينة في أي كشف حساب حالي؛

iii. جميع عمليات البطاقة (باستثناء السلفة النقدية) والمبينة في أي كشف حساب سابق؛

iv. جميع عمليات البطاقة (باستثناء السلفة النقدية) والمبينة في أي كشف الحساب الحالي؛

v. جميع السلف النقدية والعمليات الأخرى المنفذة على البطاقة والتي لم تظهر بعد على كشف الحساب الحالي.

ز. يجوز للبنك تقاضي الرسوم مقابل أية شيكات مرتجعة مسحوبة أو في حال عدم صرف كامل أو جزء من قيمة المبلغ المرتبط بأمر الدفع بغرض سداد رصيد المديونية دون أن يكون لذلك أي أثر على حق البنك في اتخاذ الإجراءات القانونية المتاحة للبنك.

س. يقوم العميل بسداد المبالغ وفقاً للعملة المحددة للبطاقة وفي حال قام العميل بسداد أي مبلغ بعملة أخرى فإنه يلتزم بدفع قيمة رسوم الصرف بالإضافة إلى أية خسائر قد يتحملها البنك عند تحويل قيمة المدفوعات إلى عملة البطاقة. هذا وتتم عملية تحويل العملة وفقاً لأسعار الصرف السائدة في البنك في يوم العملية والتي يقوم البنك وحده بتحديدها في تاريخ تنفيذ القيد على البطاقة. أما فيما يتعلق بالمدفوعات التي يقوم بها العميل بنفس عملة البطاقة فسيتم ايداع تلك المدفوعات في حساب البطاقة فقط في تاريخ استلام البنك لتلك المبالغ المطلوبة، وفي حال استلام تلك المدفوعات بأية عملة أخرى فيتم إيداع تلك المبالغ فقط بعد تحويلها لنفس عملة البطاقة أو عند استلام قيمة تلك المبالغ من قبل البنك في دولة قطر وإيداعها في حساب البطاقة.

ش. يقوم العميل بدفع أية رسوم إضافية قد يطلبها البنك وفور طلبه لتلك الرسوم مقابل تزويد العميل بنسخ عن إيصالات المبيعات/السُلفة النقدية أو كشوف الحسابات التي قد يطلبها العميل، بالإضافة إلى رسوم أية خدمات قد يقوم البنك بتقديمها من وقت لآخر.

ص.في حال تشكيك العميل بأحد العمليات التي تم تنفيذها على البطاقة وتبين لاحقاً أن العملية قد نُفذت بالفعل من قبل العميل فسيتم إعادة تسجيل المبلغ الأصلي لهذه العملية على البطاقة في التاريخ الذي تمت به العملية بالإضافة إلى أية رسوم / تكاليف نشأت جراء ذلك.

ض.لا يكون لقبول البنك مدفوعات سداد متأخرة أو جزئية أو شيكات أو أوامر دفع أي تأثير على حق البنك في اتخاذ ما يلزم لتحصيل كامل المبلغ المستحق من العميل كما لا يُعد ذلك القبول كتعديل أو تغيير على بنود هذه الشروط والأحكام.

ط. يوافق العميل أنه حال وجود أية مبلغ مستحق على بطاقته في أي وقت أو في حال وجود مديونية مترتبة بأي شكل من الأشكال على أي من حساباته لدى البنك بمختلف أنواعها سواء كانت حسابات جارية أو غيرها أو في حال تخلف العميل عن السداد بموجب أحكام تلك الحسابات أو تخلف عن سداد أي من التسهيلات المصرفية الممنوحة للعميل من قبل البنك فإنه بموجب تلك الحالات يلتزم العميل فوراً بسداد كامل مبلغ المديونية المترتب على حسابه ويجوز للبنك خصم مبالغ من حساب العميل بغرض سداد تلك المستحقات.

ظ. يجوز للبنك قبول الشيكات الصادرة من العميل بغرض تحصيل المبالغ المستحقة ولاتُعتبر تلك المبالغ محصلة إلا بعد أن يتم صرف تلك الشيكات ودفع قيمتها لصالح البنك من قبل البنك الدافع كما لاتُحستب الودائع النقدية التي يودعها العميل لدى البنك إلى أن يستلمها البنك وإلى أن يتم إيداعها في حساب البطاقة ويتحمل العميل أية رسوم أو مصاريف تتعلق في الودائع النقدية أو في تحصيل الشيكات.

ع. حتى في حال عدم طلب البنك لذلك في وقت إصدار البطاقة فإنه يجوز للبنك في أي وقت طلب إيداع ودائع أو تعهدات أو ضمانات نقدية من العميل لصالح البنك مقابل مبلغ محدد لا يتجاوز الحد الائتماني الخاص بالبطاقة. عند طلب البنك لتلك الضمانات يدرك العميل أنه من خلال تقديم تلك الشيكات فإن العميل يفوض البنك بتحرير وتحديد تاريخ الشيك وصرفه في التاريخ التي تم وضعه مقابل أي مبلغ مستحق للبنك وفي حال تم صرف الشيك وتجاوزت قيمته المبلغ المستحق من العميل سيقوم البنك برد المبلغ الفائض للعميل.

غ. في حال اختار العميل سداد مستحقاته تجاه البنك من خلال الخصم المباشر فإنه سيتم خصم النسبة المستحقة التي يحددها العميل عند التقدم بطلب الحصول على البطاقة من حساب العميل فوراً أو بعد حلول تاريخ استحقاق السداد. وفي حال عدم كفاية رصيد العميل لسداد النسبة المستحقة فإنه يجوز للبنك إلغاء بطاقة العميل وفرض الرسوم الخاصة بذلك.

ف.يجوز للعميل تنفيذ المدفوعات من خلال التحدث مع مركز الاتصال ولا يتحمل البنك مسؤولية أية خسائر أو تأخير ناجم عن الاستعانة بمركز الاتصال.

ق. لايجوز للعميل تحويل المبالغ من حساب البطاقة إلى حساب آخر بغرض سداد الرصيد المدين لأي حساب بطاقة آخر إلا في حال حصول العميل على موافقة مسبقة من البنك.

ك. يقوم البنك بإيداع أية مبالغ مستردة على حساب البطاقة فقط عند استلام البنك الإيصال أو القسيمة التي تفيد بذلك من المؤسسات .

ل. تشكل القيود المسجلة على عمليات البطاقة التي ينفذها العميل دليلاً على حصول العملية ويجوز للبنك استخدام هذه القيود والبيانات كدليل في المحكمة عند اللزوم.

18.4 الرسوم والعمولات:

أ. يجوز للبنك تقاضي رسوم اشتراك عند تقدم العميل بطلب الحصول على البطاقة بالإضافة إلى رسوم تجديد وذلك عند تجديد البطاقة سنوياً.

ب. يقوم البنك باحتساب رسوم استبدال البطاقة على الحساب في حال فقدانها أو سرقتها.

ت. ويجوز للبنك تقاضى رسوم إعادة إصدار في حال إعادة إصدار البطاقة بسبب رغبة العميل في إصدار رقم سري جديد أو في حال تلف البطاقة.

ث. سيتم فرض رسوم تجديد على حساب البطاقة الخاصة بالعميل حتى لو تم إلغاء البطاقة مع عدم وجود نية للتجديد نتيجة لتأخر العميل عن السداد و لن يقوم البنك بتجديد البطاقة في حال استمرار وجود أية مستحقات غير مسددة على البطاقة حتى موعد انتهائها.

ج. يتحمل العميل أية تكاليف أو رسوم ناجمة عن عملية تحصيل المبالغ المطالب بها غير المسددة على حساب حامل البطاقة

ح. يجوز للبنك سحب البطاقة الرئيسية بالإضافة إلى أية بطاقة إضافية في حال عدم سداده المبلغ المستحق خلال المهلة المحددة من قبل البنك بعد طلب البنك لذلك.

18.5 حامل البطاقة الإضافية:

أ. يجوز للبنك إصدار بطاقة إضافية لأي شخص يرشحه العميل شريطة أن يكون قد بلغ سن (18) عاماً وأن يكون من أحد أفراد عائلة العميل المباشرة وذلك بعد الموافقة من البنك على طلب العميل. ويخضع طلب العميل هذا للشروط والأحكام ذات الصلة ولتلك الشروط التي يراها البنك ضرورية شريطة استيفاء متطلبات التوقيع من قبل حامل البطاقة الإضافية والنماذج المخصصة لذلك والأحكام وما قد يراه البنك ضرورياً.

ب. تسري هذه الشروط والأحكام على حامل البطاقة الإضافية ويتحمل جميع حاملي البطاقات الإضافية متضامنين ومنفردين مسؤولية جميع التكاليف المترتبة على استخدام البطاقة وتنفيذ العمليات سواء من خلال استخدام البطاقة الرئيسية أو البطاقات الإضافية ويكون للبنك الحق في اتخاذ الإجراءات اللازمة ضد حامل البطاقة الأصلية أو حاملي البطاقات الإضافية أو كلاهما.

ت. تعتمد مدة صلاحية البطاقات الإضافية على صلاحية البطاقة الرئيسية، كما أن إلغاء البطاقات الإضافية لن ينجم عنه ولن يتسبب في إنهاء أو إلغاء البطاقة الرئيسية أو في إنهاء الاتفاقية المبرمة بين العميل والبنك والمتعلقة ببطاقة العميل.

ث. لن تتأثر تعهدات ومسؤوليات والتزامات صاحب البطاقة الرئيسية وصاحب البطاقة الإضافية كما وحقوق البنك بأي شكلٍ من الأشكال بأي نزاع أو تسوية قد تطرأ بين صاحب البطاقة الرئيسية وصاحب البطاقة الإضافية.

ج. يوافق العميل على تسديد أية خسارة ومسؤولية وتكاليف ونفقات قد يتعرض لها البنك نتيجة أية إعاقة قانونية أو عجز من قبل حامل البطاقة الإضافية، أو أي خرق لهذه الشروط والأحكام من قبل حامل البطاقة الإضافية.

ح. الحد الائتماني الخاص بالبطاقة الرئيسية يشمل الحد الخاص بتلك البطاقات الإضافية ويتحمل حامل البطاقة الرئيسية إلى جانب حامل البطاقة الإضافية مسؤولية سداد كافة النفقات لكل البطاقات.

18.6 فقدان البطاقة والرقم السري:

أ. في حال فقدان أو سرقة بطاقة العميل أو في حال معرفة أي شخص آخر بالرقم السري الخاص بالبطاقة فإنه يتوجب على العميل فوراً إبلاغ البنك على الرقم 44478000-974+ بالإضافة إلى إبلاغ شرطة الأمن التابعة للدولة التي فقد بها العميل بطاقته أو معرفة رقمها السري. بعد عملية الإبلاغ يتوجب على العميل إرسال تأكيد خطي موقع للبنك أو رسالة إلكترونية تفيد بذلك عبر موقع الخدمات المصرفية عبر الإنترنت خلال 48 ساعة من تاريخ الإبلاغ. ويتحمل العميل مسؤولية كافة العمليات التي تنفذ على البطاقة إلى أن يستلم البنك إشعار التأكيد من قبل العميل. كما يتعهد العميل باتخاذ كل ماهو لازم لمعاونة البنك في استرداد البطاقة.

ب. يتحمل العميل كامل مسؤولية سداد أية خصومات نُفذت على حساب البطاقة والناجمة عن العمليات المنفذة على البطاقة من قبل أي شخص سواء بعلم أو دون علم العميل وبغض النظر عما إن كان هذا الشخص مخولاً من قبل العميل أو لا.

ت. يجوز للبنك استبدال البطاقات المفقودة أو المسروقة وفقاً لهذه الشروط والأحكام أو أية شروط أخرى يراها البنك مناسبة وبالرسوم التي يحددها البنك من وقت لآخر.

ث. في حال استرداد للبطاقة المفقودة أو المسروقة فإنه يتوجب عليه تقطيع البطاقة إلى نصفين فوراً وإرجاعها للبنك دون استخدامها.

ج. بصفته حامل البطاقة يلتزم العميل بأخذ كل الرعاية الممكنة لضمان سلامة البطاقة ودون كشف الرقم السري لأي شخص آخر وعليه يتوجب على العميل إتلاف مغلف الرقم السري للبطاقة فوراً بعد استلامه وفي حال تسجيل العميل للرقم السري للبطاقة فيتوجب أن يتم ذلك بصورة غير واضحة للغير وتُحفظ بعيداً عن البطاقة نفسها. يجب على حامل البطاقة عدم الإفصاح عن رقم البطاقة (المطبوع على البطاقة) لأي طرف ثالث ولا يتحمل البنك مسؤولية أي عطل أو خلل في أجهزة الصراف الآلي سواء كان لهذا العطل الأثر على استخدام العميل للبطاقة أم لا.

ح. لا يجوز للعميل استخدام الرقم السري للبطاقة بعد إبلاغ البنك بمعرفة طرف آخر بالرقم.

18.7 إلغاء البطاقة

أ. يجوز للعميل في أي وقت إبلاغ البنك برغبته في إلغاء وقفل حساب البطاقة وإلغاء كافة البطاقات التي أصدرها البنك للعميل أو لحاملي البطاقات الإضافية وذلك من خلال تزويد العميل البنك بإشعار خطي مع إعادة جميع البطاقات بعد قطعها إلى نصفين. سيقوم البنك بإغلاق حساب البطاقة فقط بعد سداد العميل كافة المبالغ والرسوم المترتبة على حساب البطاقة وبعد مرور مهلة لاتقل عن (45) يوماً ميلادياً من تاريخ إعادة البطاقة للبنك.

ب. يستحق سداد المبلغ بالكامل غير المسدد على حساب البطاقة بالإضافة إلى كل معاملات البطاقة قيد الإجراء الناجمة عن استخدام البطاقة لكن لم يتم احتسابها بعد على حساب البطاقة بالكامل فور إلغاء استخدام البطاقة.

ت. في حال إلغاء أحد حاملي البطاقات الإضافية بطاقته يبقى كل من العميل وحامل البطاقة الإضافية مسؤولين متضامنين ومنفردين عن جميع المبالغ والرسوم المستحقة بموجب هذه الشروط والأحكام، إلا أن حامل البطاقة الإضافية الذي تم إلغاء بطاقته لا يُعد مسؤولاً عن أية رسوم أو التزامات ناجمة عن استخدامات حامل البطاقة الرئيسية أو غيره من حاملي البطاقات الإضافية (إن وُجدت) بعد استلام البنك للبطاقة التي تم إلغاؤها بعد قطعها إلى نصفين.

ث. يجوز للبنك في أي وقت ودون إشعار مسبق سحب البطاقة وإلغاء أو تعليق استخدام البطاقة وبموجب ذلك يتوجب على العميل إعادة البطاقة فوراً للبنك بعد قطعها إلى نصفين مع سداد كامل المبالغ المستحقة على حساب البطاقة.

ج. يجوز للبنك إنهاء استخدام البطاقة دون أي إشعار عند وفاة العميل أو إفلاسه أو عجزه عن أداء التزاماته أو تحت أي ظرف يراه البنك مناسباً. في حالة الوفاة يحق للبنك في استرداد أي مبلغ مستحق من ورثة العميل أو كلائهم.

ح. يلتزم العميل بسداد الأرصدة المدينة القائمة على حساب البطاقة كما يلتزم بسداد كافة التكاليف والمصاريف التي قد يتكبدها البنك عند اتخاذه إجراءات تحصيل تلك الأرصدة.

خ. لا يتحمل البنك مسؤولية إعادة رسوم الاشتراك أو دفع الرسوم الشهرية أو السنوية للعميل أو أية رسوم مطبقة أو أي جزء منها عند إنهاء حساب البطاقة.

د. عند إلغاء استخدام البطاقة يحتفظ البنك بأية ضمانات كان قد حصل عليها من قبل العميل لمدة أقصاها (60) يوماً ميلادياً من تاريخ إلغاء البطاقة و/أو إعادتها للبنك سواء تم إلغاء البطاقة من قبل البنك أو العميل.

18.8 استثناء المسؤولية:

أ. لن يتحمل البنك مسؤولية أية خسارة أو ضرر، على اختلافها، يتكبدهما أو يعاني منهما العميل بسبب البنك أو التاجر أو أي بنك أو مؤسسة مالية أو أي جهاز صراف آلي أو طرف آخر يرفض تنفيذ معاملة البطاقة أو لا يقبل البطاقة أو رقمها أو الرمز السري أو يرفض التمديد أو تقديم سلفة نقدية للعميل ضمن الحدود الائتمانية الخاصة.

ب.البنك غيرمسؤول عن رفض أي تاجر أو أي عضو لمؤسسة فيزا الدولية (VISA International) من قبول بطاقة العميل، كما لايتحمل البنك مسؤولية أي عيب أو ضرر في السلع أو الخدمات المقدمة من قبل التاجر أو أية مخالفة وعدم التزام من قبل هؤلاء التجار.

ت.لا يكون لأي نزاع ينشأ بين العميل والبنك أو تاجر أو أي مصرف أومؤسسة مالية أو شخص آخر أي أثر على التزامات العميل ومديونيته تجاه البنك بأي شكل من الأشكال، ولايكون لمطالبات العميل ضد البنك أو تاجر أو أي مصرف أومؤسسة مالية أو أي شخص آخر الأثر على التزامات العميل نحو البنك.

ث. البنك غيرمسؤول عن أية نزاعات يقوم العميل بالإبلاغ عنها بعد مرور (30) يوماً ميلادياً من تاريخ صدور كشف الحساب ذي الصلة.

ج. البنك غيرمسؤول بأي شكل من الأشكال للعميل عن أية خسائر أو أضرار أياً كانت طبيعتها والتي قد تنشأ عن أي انقطاع أو خلل في أجهزة الصراف الآلي أو أجهزة وأنظمة الاتصالات أو أي عطل في أنظمة معالجة ونقل وربط البيانات أو أية خلافات أخرى أو أسباب سواء كانت خارجة عن سيطرتنا أم لا.

18.9 الإفصاح عن البيانات:

أ. بموجب هذه الشروط والأحكام، يفوض العميل البنك السماح له بالكشف عن البيانات المتعلقة بالعميل وبأموره بما فيها على سبيل المثال ولا تقتصر على بيانات حساب البطاقة لشركائنا وفروعنا ووكلائنا أو الأطراف الأخرى.

ب. يجوز للبنك الاطلاع والتحقق من رصيد العميل في أي وقت دون الرجوع للعميل بحسب ما يراه البنك مناسباً.

18.10 الإشعارات:

أ. يلتزم العميل بإخطار البنك خطياً فور حصول أي تغيير في اسم العميل أو وظيفته أو طبيعة عمله أو عنوانه (البريد الإلكتروني و/أو عنوان العمل أو السكن).

ب. في حال بقاء العميل خارج دولة قطر لأكثر من شهر يتوجب عليه سداد كامل مستحقات حساب البطاقة قبل (7) أيام ميلادية من تاريخ مغادرة البلاد.

ت.في حال مغادرة العميل دولة قطر نهائياً للإقامة في مكان آخر يتوجب على العميل تسليم البطاقة للبنك (بالإضافة إلى أية بطاقات إضافية) بعد قطعها إلى نصفين قبل (45) يوماً ميلادياً من تاريخ مغادرة البلاد وبموجب ذلك تعتبر البطاقة/ البطاقات لاغية ومنتهية.

ث. يعتبر جميع المطالب والإخطارات وغيرها من الإشعارات التي تُرسل للعميل أو لحامل البطاقة الإضافية بموجب هذه الشروط والأحكام أنها مرسلة لكلا العميلين.

ج. يعتبر جميع التعليمات التي يرسلها العميل للبنك عبر الفاكس أو عن طريق الإنترنت سارية وملزمة للعميل ويجوز للبنك اتخاذ وتنفيذ مايلزم وفقاً لما ورد بتلك التعليمات المرسلة عبر مختلف الوسائل المذكورة.

ح. يجوز للبنك إرسال جميع الإشعارات والبطاقات وكشوف الحسابات والمطالبات وغيرها من الوثائق للعميل بموجب هذه الشروط والأحكام شخصياً أو عن طريق البريد العادي والإلكتروني على العنوان الأخير المعرف لدينا والذي يقوم العميل بتزويده على مسؤوليته الخاصة، يعتبر جميع هذه الإشعارات أو غيرها من المراسلات مُستلمة من قبل العميل في تاريخ تسليمها في حال تسلمها العميل شخصياً أو عبر البريد الإلكتروني أو بعد مرور يومي عمل من تاريخ إرسالها بالبريد.

18.11 الشروط العامة لبطاقات الائتمان والخصم:

أ. يتعهد العميل بتحمل التكاليف الفعلية ودفعها للبنك مقابل أية خسائر أو أضرار قد يتكبدها مدراء أو مسؤولو أو موظفو البنك أو التي تلحق بالبنك نتيجة لخرق العميل أي من بنود هذه الشروط والأحكام أو تلك الأضرار التي قد تنشأ وتكون ذات صلة بحساب بطاقة العميل. في حال نجمت تلك الخسائر أو الأضرار بسبب إهمال من العميل، يقوم البنك بخصم قيمة تلك الأضرار من حساب العميل.

ب. بالإضافة إلى جميع الحقوق التي يملكها البنك إما بموجب هذه الشروط والأحكام أو في القانون فإنه يحق للبنك أيضاً في أي وقت ودون إشعار مسبق دمج كافة حسابات العميل لدى البنك سواء الحسابات الفردية أو الجماعية أو تلك الحسابات التي تجمع العميل بحاملي البطاقات الإضافية بغرض إجراء التسوية مابين تلك الحسابات وتحويل أية مبالغ موجودة في تلك الحسابات لسداد أية مبالغ مستحقة للبنك ويقوم بعمل ذلك عندما يحتاج الأمر بغض النظر عن العملة المستخدمة وفقاً لسعر الصرف السائد في ذلك الوقت.

ت. يحق للبنك من وقت لآخر إجراء أي تغيير أو تعديل على هذه الشروط والأحكام مع إخطار العميل بذلك وعليه فإن احتفاظ العميل بالبطاقة استخدامه لها قبولاً من طرفه لذلك التغيير. في حال لم يكن العميل موافقاً على قبول أي تغيير أو تعديل على الشروط والأحكام، فيتوجب عليه إغلاق حساب البطاقة مع الالتزام بالبنود المتعلقة بإنهاء هذه الاتفاقية وشروطها ذات الصلة.

ث. لا يتحمل البنك المسؤولية تجاه العميل فيما يتعلق بأية تسهيلات أو مزايا قد يقدمها البنك للعميل والتي لا تشمل هذه الشروط والأحكام حيث يحق للبنك سحب تلك التسهيلات والمزايا من العميل في أي وقت ودون أي إشعار.

ج. تكون المزايا المقدمة للعميل مع البطاقة الائتمانية وفقاً لتقدير البنك الخاص ولايتحمل البنك مسؤولية أية التزامات قد يتكبدها العميل في ظل تلك المزايا/الخدمات التي يقدمها البنك مع البطاقات الائتمانية.

ح. يحق للبنك فقط تعديل الرسوم من وقت لآخر وفقاً لتقديره المطلق دون إشعار مسبق.

18.12 البنود الخاصة ببطاقات الائتمان:

أ. يوافق البنك على حد بطاقات الائتمان (بالالتزام مع سياسة البنك وقوانين مصرف قطر المركزي) وفقاً للمفهوم الإسلامي «القرض الحسن» و «أجرة».

ب. يوافق العميل على دفع رسوم شهرية غير قابلة للاسترداد وفقاً لما يحدده البنك بالإضافة إلى أية رسوم أخرى يحددها البنك. كما يلتزم العميل بدفع رسوم استبدال البطاقات. يجوز للبنك وفي تقديره الخاص التنازل عن الرسوم الشهرية في حال قام العميل بسداد المبلغ المستحق كاملاً.

ت. يحق للبنك بتقاضي رسوم من العميل عن أي سداد متأخر حيث يقوم البنك بتخصيص جزء من هذه الرسوم المحصلة والتبرع بها للصندوق الخيري لدى البنك.

ث. يحق للبنك وفقاً لتقديره الخاص تغيير طريقة احتساب الرسوم الشهرية أو رسوم الإجراءات أو الرسوم الإضافية أو أية رسوم أخرى نتيجة لأي تغير جوهري أو غير جوهري يطرأ على هيكل الرسوم/ التكاليف بالإضافة إلى الفترة الزمنية التي يُستحق فيها سداد هذه الرسوم مع إخطار العميل بهذه التغييرات. جميع الرسوم المستحقة للبنك بموجب هذه الشروط والأحكام هي رسوم غير مستردة.

19. شروط وأحكام عامة أخرى:

19.1 يحق للبنك الرد على جميع الاستفسارات والاستعلامات الواردة إليه من قبل البنوك الأخرى فيما يتعلق بحساب العميل دون الرجوع إلى صاحب الحساب وذلك بالقدر الذي يتطلبه ويسمح به القانون أو الهيئة التنظيمية. ويُفوض العميل البنك بالحصول على أية معلومات رسمية تخص العميل من أي جهة بغرض تحديث بيانات البنك من دون أية مسؤولية أو التزام على البنك أو المؤسسة التي حصل منها البنك على المعلومات.

19.2 جميع الحسابات المفتوحة في البنك تخضع للقوانين المحلية والدولية التي تهدف إلى منع ومكافحة الحساب أو المعاملات التي تمر عبر الحساب من تسهيل الإرهاب و/أو تستخدم لغسل الأموال

19.3 في حال وفاة العميل يقوم البنك بتجميد حساباتهم ولا يسمح بصرف أية مبالغ تحت اسم العميل المتوفي لصالح ورثته أو ممثليهم القانونين إلا بأمر رسمي صادر عن المحاكمة المختصة موجه للبنك. ويكون البنك مسؤول فقط اعتباراً من تاريخ إخطاره بوفاة العميل.

19.4 في حال إشهار إفلاس الشركة أو حدوث أية وقائع أو سلسلة من الأحداث قد يكون لها تأثير سلبي على قدرة الشركة على أداء التزاماته تجاه البنك بموجب هذه الاتفاقية، فإنه يجوز للبنك تجميد حساب العميل إلى أن يصدر أمر من المحكمة المختصة.

19.5 لا يجوز للبنك فتح حسابات جارية للعملاء القاصرين وإنما يجوز له فتح حسابات توفير/ودائع استثمار لهم بموجب توقيع من والد العميل القاصر أو الوصي عليه إلى أن يبلغ العميل القاصر السن القانوني ومن ثم يصبح له الحق في استلام المبالغ الخاصة به وإدارة حسابه بمعرفته دون الحاجة لأي إذن من الوصي/الأوصياء. وفي حال خضوع العميل القاصر للوصاية، فإنه يتوجب صدور قرار أو حكم من المحكمة ذات الاختصاص لرفع الوصاية عن العميل وتمكينه من إدارة الحساب. تخضع حسابات القاصرين لأحكام الشريعة الإسلامية والقانون المدني رقم 22 لعام 2004 والقانون رقم 40 للعام 2004 فيما يتعلق بالوصاية على أموال القاصرين.

19.6 تخضع الشركات والمؤسسات والهيئات والجمعيات والأندية وما يُماثلها من الكيانات للشروط الخاصة بالحسابات الجارية و حسابات الودائع لأجل وحسابات الودائع الاستثمارية بحيث تشكل تلك الشروط جزءاً لا يتجزأ من الشروط التي تتعلق بتلك الكيانات.

19.7 يجوز للبنك إغلاق حساب العميل في أي وقت دون إبداء الأسباب ودون إشعار العميل وفي هذه الحالة تنتهي مسؤولية البنك بعد إصداره شيكاً بقيمة رصيد الحساب للعميل وإرساله بالبريد إلى عنوان العميل. ويلتزم العميل بسداد المبلغ المستحق للبنك عند استلامه لإشعار البنك الذي يفيد بنية البنك في إغلاق الحساب المدين الخاص بالعميل.

19.8 يقوم البنك بمتابعة واستعراض وضع حسابات العملاء بصورة دورية حيث يقوم بتصنيف الحسابات التابعة للعميل والتي لم تُنفذ عليها أية أنشطة أو معاملات كحسابات جامدة. ويتم تصنيف حسابات التوفير كحسابات جامدة بعد مرور عامين ميلاديين دون أن تشهد أية أنشطة أما بالنسبة للحسابات الجارية فيتم تصنيفها بعد عام ميلادي واحد. تُصنف حسابات الودائع لأجل كحسابات جامدة بعد مرور (5) سنوات ميلادية دون أي نشاط يُذكر على الحساب. يقوم البنك باتخاذ كل مايلزم للاتصال بالعميل وفي حالة عدم إمكانية الاستدلال عليه سيتم تحويل أية مبالغ غير مطالب بها بالإضافة إلى بيانات العميل إلى الهيئة العامة لشؤون القاصرين بعد مرور (10) أعوام ميلادية من تاريخ آخر معاملة قام بها العميل على الحساب وذلك التزاماً بتعليمات مصرف قطر المركزي.

19.9 يتحمل العميل مسؤولية دفع الزكاة المستحقة على أمواله إلا في حال فوض العميل البنك خطياً بإخراج الزكاة نيابة عن العميل.

19.10 يحق للبنك إتلاف دفاتر الشيكات/البطاقات/الأرقام السرية في حال لم يقم العميل باستلامها خلال شهر ميلادي (كحد أقصى) من تاريخ إصدارها ويتوجب على العميل التقدم بطلب جديد لإعادة الإصدار مع دفع الرسوم الخاصة بذلك.

19.11 يحق للبنك تعديل هذه الشروط والأحكام من وقت لآخر. جميع التعديلات ستكون متاحة على الموقع الإلكتروني للبنك إلى جانب إشعار العميل بذلك عبر إخطار عام يُعرض في مختلف فروع البنك وتعد التعديلات بموجب ذلك نافذة وملزمة للعميل. لا يجوز إجراء التعديلات على اتفقيات الودائع (توفير/ تحت الطلب/ الإستثمارية) خلال فترة سريان تلك الودائع دون إخطار العميل عبر إخطار عام يُعرض في مختلف فروع البنك أو موقعه الالكتروني.في حال لم يتلقى البنك أي اعتراض خلال (15) يوماً ميلادياً فإن ذلك يعد بمثابة قبول من طرف العميل على تلك التعديلات. يصبح التعديل نافذاً في تجديد الوديعة إذا قام البنك بإخطار العميل من مثل هذا التعديل قبل انتهاء فترة.

19.12 في حال لم يقم البنك بممارسة أو تطبيق (كلياً أو جزئياً) أي من هذه الشروط والأحكام أو تأخر في التنفيذ فإن ذلك لايعد تنازلاً من قبل البنك عن حقه في تطبيق حقوقه بالكامل في وقت لاحق. ولا يكون التنازل عن أي من شروط وأحكام هذه الاتفاقية إلا خطياً دون أن يُشكل ذلك تنازلاً عن أي طلب أو مخالفة أخرى من هذه الشروط والأحكام.

19.13 تُعد سجلات البنك والوثائق كدليل على صحة رصيد العميل وفي حال ادعاء العكس على سبيل المثال وجود خطأ واضح، تقع مسؤولية إثبات ذلك على عاتق العميل.

19.14 يحق للبنك استثمار رصيد الحساب الجاري والجزء المتبقي في حسابات التوفير والودائع تحت الطلب والودائع الاستثمارية التي لا تُشارك في المضاربة ويتحمل البنك عواقب ونتائج تلك الاستثمارات من أرباح وخسائر.

19.15 لا يجوز للعميل تحويل تخصيص أو تعيين الأموال أو الرصيد المتواجد في حسابه كضمان لأي شخص آخر دون موافقة خطية من البنك.

19.16 يجوز للبنك من وقت لآخر فتح المزيد من الحسابات الشخصية أو وغير الشخصية بأية عملة حسبما يراه ضرورياً ومفيداً للتحكم في ومراقبة وعزل و/أو فصل بعض العمليات عن غيرها بما فيه مصلحة مالية أو غيرها من المصالح للبنك. وتخضع تلك الحسابات في حال قام البنك بفتحها للشروط والأحكام المبينة هنا ويكون للبنك الصلاحية القانونية المسبقة في أن يقوم بفتح تلك الحسابات دون الحاجة لأية نماذج فتح حساب إضافية يوقعها العميل.

19.17 يحق للبنك دعوة العميل لأن يصبح عضواً من أعضاء الخدمات المميزة، في حال تأهل العميل لبنود الخدمة. وبالمثل إذا أخفق العميل في تلبية المعايير المؤهلة أو معايير التأهل قد تغيرت، وأخفق العميل في تلبية المعايير الجديدة بعد أن تم إعطاء إشعار للتغيير، يحق للبنك بسحب أو إلغاء أدوات الحساب الخاصة بالخدمة المميزة تشمل في ذلك ولا تقتصرعلى دفاتر الشيكات وبطاقات الخصم المباشر، بطاقات الائتمان، واستبدالها بأدوات بديلة.

19.18 يجوز للبنك تعيين وكيل أو وسيط بغرض تحصيل المبالغ المستحقة من العميل بموجب هذه الشروط والأحكام.

19.19 تُعد هذه الشروط والأحكام ملزمة للعميل شخصياً ولا يجوز للعميل تعيين حقوقه وواجباته لأي شخص آخر. ويحق للبنك التعاقد مع وكلاء يقومون بتنفيذ أي من الالتزامات التي تقع على عاتق البنك بموجب هذه الاتفاقية.

19.20 يوافق العميل على أن يقوم بتوقيع وتزويد البنك بأية وثائق أو أوراق قد يطلبها البنك من وقت لآخر.

19.21 في حال أصبح أحد بنود هذه الشروط والأحكام غير قانوني أو غير قابل للتطبيق فإنه يستمر العمل بكافة الشروط والأحكام المتبقية.

20. الإبلاغ عن المخالفات

يحقّ للعملاء إثارة أي مخاوف أو الإبلاغ عن أي سلوك يُشتبه في مخالفته لدى البنك، وذلك وفقًا لسياسة الإبلاغ عن المخالفات المعتمدة لدى بنك دخان، والمنشورة على الموقع الإلكتروني الرسمي للبنك.

ويمكن تقديم البلاغات عبر القنوات المخصّصة التالية:

- البريد الإلكتروني: whistleblowing@dukhanbank.com
- الخط الساخن: 2278 5105 974+

سيتم التعامل مع جميع البلاغات، بما في ذلك البلاغات المقدّمة دون الإفصاح عن الهوية، بسرية تامة، كما تُراجع على وجه السرعة وبصورة مستقلة ومحايدة. ويُحظر بنك دخان حظرًا تامًا أي شكل من أشكال الانتقام ضد الأفراد الذين يُبلّغون عن المخاوف بحسن نية، وذلك وفقًا للقوانين المعمول بها وسياسة الإبلاغ عن المخالفات المعتمدة لدى البنك.

21. تطبيق القوانين والاختصاص القضائي:

تخضع هذه الشروط والأحكام وكل ما يتعلق بها من أمور لأحكام الشريعة الإسلامية والفتاوي التي تدلي بها هيئة الفتوى الشرعية في البنك، كما تخضع لبنود النظام الأساسي للبنك وقوانين دولة قطر وبما لايتعارض مع مبادىء الشريعة الإسلامية. يخَضع كل من البنك والعميل للسلطة القضائية غير الحصرية بدولة قطر دون أن يحد ذلك من حق البنك في اتخاذ الإجرءات ضد العميل لدى أي من الأنظمة القضائية الأخرى.

22 أ. مكافحة غسل الأموال:

يخضع فتح الحساب واستخدام الخدمات المصرفية/التسهيلات التي يوفرها البنك لجميع البيانات اللازمة والتي يطلبها البنك من العميل في ما يتلعق بتعليمات مصرف قطر المركزي الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب إلى جانب تعليمات البنك. في حال لم تستوفِ المعلومات التي قام العميل بتزويدها المعايير المطلوبة أو في حال تبين أن التعليمات زائفة أو غير صحيحة فإنه يحق للبنك رفض أية خدمات أو تسهيلات للعميل. وفي حال الاشتباه بتورط العميل بعمليات غسل أموال أو تمويل إرهاب أو غيرها من الأنشطة غير القانونية، يقوم البنك بإبلاغ مصرف قطر المركزي بهذا الاشتباه وقد يُطلب من البنك من قبل مصرف قطر المركزي حجز أية مبالغ محولة أو متواجدة في حساب العميل.

22 ب. أحكام مكافحة الاحتيال والامتثال التنظيمي

21 ب1. الحجز على الأموال المشتبه في مصدرها الاحتيالي أو غير المشروع:

يحق للبنك، دون إخطار مسبق للعميل، أن يفرض حجزًا أو قيدًا أو تجميدًا على أي أموال مودعة أو قائمة في حساب العميل، كليًا أو جزئيًا، وذلك إذا تلقى البنك مراسلات أو إشعارات أو معلومات بين البنوك تفيد باحتمال ارتباط هذه الأموال بعمليات احتيالية أو غير مشروعة أو مشبوهة. ويكون هذا الحجز مؤقتًا ويستمر إلى حين استكمال البنك لإجراءاته الداخلية أو إلى حين صدور تعليمات من مصرف قطر المركزي أو أي من الجهات المختصة. ولا يتحمل البنك أي مسؤولية تجاه العميل عن أي خسائر أو أضرار أو تأخير ينشأ نتيجة ممارسة هذا الحق، طالما تمت ممارسته بحسن نية وبما يتفق مع القوانين المعمول بها وتعليمات مصرف قطر المركزي وأحكام الشريعة الإسلامية.

22 ب2. تبادل البيانات:

لأغراض الكشف عن الاحتيال ومنعه، والامتثال للقوانين والأنظمة المعمول بها، يوافق العميل صراحة على أن للبنك الحق في تبادل أو مشاركة أو الإفصاح عن أي بيانات متعلقة بالحساب أو المعاملات مع البنوك والمؤسسات المالية الأخرى والجهات المختصة (بما في ذلك مصرف قطر المركزي والجهات الأمنية)، وذلك بالقدر اللازم للتحقيق أو للامتثال التنظيمي.

22 ب3. إرجاع / استرداد الأموال:

يجوز للبنك، في حال ثبت أو وُجدت شبهات معقولة بأن الأموال المودعة تمثل حصيلة احتيال أو أي نشاط غير مشروع، أو في حال تلقّي تعليمات من مصرف قطر المركزي أو من أي جهة مختصة، أن يقوم بعكس أو عزل أو تحويل الأموال ذات الصلة، وذلك وفقًا لأحكام القوانين والأنظمة والتعليمات التنظيمية المعمول بها، ودون أن تترتب على البنك أي مسؤولية تجاه صاحب الحساب.

23. حظر التعامل بالعملات الافتراضية الرقمية

1. يقر العميل ويلتزم بعدم استخدام الحساب المذكور أعلاه في أي تعاملات أو أنشطة تتعلق بالعملات الافتراضية أو الرقمية (المشفرة)، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر: التداول، أو الشراء، أو البيع، أو التحويل، أو الوساطة، أو التعدين، أو أي أنشطة مرتبطة بها بشكل مباشر أو غير مباشر.
2. يلتزم العميل بعدم استقبال أو إرسال أي مبالغ مالية يكون مصدرها أو وجهتها منصات أو جهات تعمل في مجال العملات الرقمية أو أي نشاط مشابه لذلك.
3. يقر العميل بعلمه التام بحق البنك في مراجعة ومتابعة الحسابات بشكل مستمر، وبحقه في طلب أي مستندات أو معلومات إضافية يراها ضرورية للتحقق من طبيعة استخدام الحساب، كما يتعهد العميل بالتعاون الكامل والامتثال التام لأي طلب يقدمه البنك في هذا الشأن دون تأخير.
4. يوافق العميل على أن وجود أي شكوك، أو مؤشرات، أو أدلة يكتشفها البنك تفيد باستخدام الحساب في أنشطة متعلقة بالعملات الرقمية، يمنح البنك الحق، دون الحاجة إلى إشعار مسبق، في اتخاذ كافة الإجراءات التي يراها مناسبة؛ بما في ذلك: تقييد الحساب، أو إيقاف الخدمات (كليًا أو جزئيًا)، أو إغلاق الحساب نهائيًا، وذلك وفقًا للأنظمة واللوائح المعمول بها وتعليمات مصرف قطر المركزي.
5. يتعهد العميل بإبلاغ البنك فورًا في حال طرأ أي تغيير على طبيعة استخدام الحساب أو الأنشطة المرتبطة به.
6. يقر العميل بتحمله كامل المسؤولية القانونية، ويلتزم بتعويض البنك عن أي أضرار، أو جزاءات، أو غرامات قد تُفرض عليه من قبل أي جهة رقابية أو تنظيمية نتيجة الإخلال بأي من التعهدات أو الأحكام الواردة أعلاه. وقد تم توقيع هذا التعهد من قبل العميل بمحض إرادته ودون أي ضغط، مع تحمله كامل المسؤولية القانونية المترتبة عليه.

24. حُررت هذه الشروط والأحكام باللغتين العربية والإنجليزية. وفي حال أي خلاف، يطبق نص اللغة العربية

25. قبول الشروط والأحكام:

تُطبق هذه الشروط والأحكام على جميع الحسابات المفتوحة حالياً أو تلك التي يتم فتحها مستقبلاً سواء من قبل العميل أو البنك. ووفقاً لمتطلبات مصرف قطر المركزي يقوم العميل بالتسجيل بخدمة الرسائل القصيرة عبر الجوال الخاص بالعميل وفقاً لما يتيحه البنك.